

استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

حسين عبد المطلب الأسرج

كتاب الأهرام الفصل السادس

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة
صالح الغمري

رئيس التحرير
عصام رفعت

مدير التحرير
شهيرة الرافعي

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية
فائزة فهمي

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها

الدول العربية ٢٥ \$ أمريكي

دول أوروبا وأفريقيا ٤٠ \$ أمريكي

بالى دول العالم ٦٠ \$ أمريكي

ترسل الاشتراكات ب شيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام

العنوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء

تليفون: ٥٧٨٦١٠٠-٥٧٨٤٤٤

فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ الرقم البريدي: ١١٥١١

البريد الإلكتروني: ik@ahram.org.eg

استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

اعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

ماجستير الاقتصاد - جامعة الزقازيق

بعلوم معهد التخطيط القومي

باحث اقتصادي بوزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية

العدد 213 - أغسطس 2005

مقدمة

الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا هاما في التنمية ، غير أن هذا الدور الهام يمكن تلخيصه في انه يعزز الاستثمار الوطني الذي لا بديل عنه ولا بديل عن ازالة المعوقات التي تحول دون توسعه والمشكلات التي تعوق زيادته.

واللافت للنظر هو «سياحة» الاستثمار الاجنبي المباشر أمام الموقع المصري دون أن يدخله ويستقر فيه. ومن الثابت أن هناك انخفاضا كبيرا قد طرأ على هذه الاستثمارات خلال السنوات الاخيرة ليستثنى من ذلك الاستثمار في القطاع النشيط وهو قطاع البترول والغاز.

وعندما نتحدث عن الاستثمار الأجنبي فإنه من الهمية بمكان التركيز على الشق الاستثماري المباشر وليس الاستثمار في البورصة التي يدخلها ويخرج منها دون اضافة تنمية حقيقية للاقتصاد الوطني.

ومن هنا فإن هذا الكتاب يبحث فيما بين ما يبحثه أمرين علي جانب كبير من الهمية أولهما وضع مصر فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. ثانيهما ماهي الاستراتيجية المناسبة لجذب وتنمية هذا الاستثمار الي مصر.

افتنا نؤمن بأن لدي مصر كافة المقومات الجاذبة للاستثمار وكافة الامكانيات لكن السؤال هو كيف يمكن «تسويق» كل هذه المقدمات والامكانيات لجذب الاستثمارات الأجنبية ليس هذا فحسب وانما خلطها مع الاقتصاد الوطني بما يحافظ على هدية هذا الاقتصاد.

والله الموفق

رئيس التحرير

مقدمة

لا شك في أن الاستثمار الأجنبي المباشر -والذي أصبح من أهم عناصر العولمة المالية- يعد أهم عناصر التدفق الشامل للموارد المالية الخاصة، فهو يميل إلى أن يكون أكثر استقراراً بما يمتلئ من استراتيجيات طويلة المدى للاستثمار وبما يعود به على الدولة المضيفة من فوائد منها نقل التكنولوجيا ودفع عجلة التجارة والنمو الاقتصادي.

مشكلة البحث وأهميته

تحتاج مصر إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق مزيد من فرص العمل، وتقليص الفقر، بالإضافة إلى الحاجة الماسة للأساليب التكنولوجية الحديثة.

وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فإنها لم تنجح في أن تصيب موقع جذب للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول اللامية، فإليها تؤكد ضالة

١ يمكن تعريف العولمة بأنها زيادة درجة الترابط المتبادل بين المجتمعات الانسانية من خلال تدفق السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا والقوى البشرية والمعلومات راجع:- عمرو محيى الدين، العولمة والتغيرات الجوهرية في بنية الاقتصاد العالمي: اندماج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتفكك هيكل الانتاج الصناعي، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (٧١) ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٥.

بينما يمكن تعريف العولمة المالية على أنها تكامل النظم المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية، وهذا التكامل يحتاج في الأساس إلى أن تقوم الحكومات بتحرير القطاع المالي المحلي وأيضاً تحرير حساب رأس المال، ويتعاطف ذلك التكامل عندما يؤدي إلى زيادة تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود وزيادة مشاركة المقترضين والمقرضين المحليين في الأسواق المالية راجع :-

- حسين عبد المطلب الأسرج، "التدفقات المالية إلى مصر في ظل العولمة المالية"، متاح في: econowpa.wust1.edu/eprints/fin/papers/0409/041002.pdf pp ٤-١٠

- Sergiol.Schmukler and Pablo Zoido-Sobaton, "Financial Globalization: Opportunities and Challenges for Developing Countries", World Bank, Washington D.C., ٢٠٠١, p1

٢ تنقسم للتدفقات الرأسمالية العالمية إلى نوعين: رسمية وغير رسمية -التدفقات الرسمية هي تلك التي يتم بقرار من السلطة التنفيذية في الدولة المقرضة (عادة البنك المركزي المصري) وتنتج هذه التدفقات عن إدارة السلطة لموارد الدولة المالية لتحقيق أهداف محددة ولكن توازن ميزان المدفوعات على سبيل المثال، وتأخذ هذه التدفقات الرسمية عادة شكل المنح والمعونات أو القروض الرسمية لحكومات الدول المتلقية (المدينة).

- أما للتدفقات غير الرسمية فهي التي تخرج من الدولة المقرضة بقرارات من جهات خاصة، وبذلك تسمى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار في الأوراق المالية) Indirect Foreign Investment or Portfolio Investment ويقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما (للمؤسسات معينة بها) عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات وغيرها) في أسواق المال العالمية، أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية. أما النوع الثاني فهو القروض المصرفية والنوع الثالث وهو مخور هذا البحث فهو الاستثمار الأجنبي المباشر. لمزيد من التفاصيل حول هذه الأنواع وأهم الفروق بينها راجع:-

- شرين مصطفى صبحي، الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية: المحددات وأهم الإنكسالات على الدول

المنطقة رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ١٠-١٢ على عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠ رسالة ماجستير جامعة الاسكندرية ١٩٩٥، ص ١٢-١٣

نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصلت هذه التدفقات إلى نحو ٢٣٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٢,٢٨ مليار دولار في المغرب، ١,٣٤ مليار دولار في السودان ونحو ٦٣٤ مليون دولار خلال نفس الفترة، بينما بلغت هذه التدفقات نحو ١٠,١، ١٠,٧٨، ١٣,٥٦، ١١,٤١ مليار دولار في كل من البرازيل، المكسيك، هونغ كونج، سنغافورة على الترتيب خلال عام ٢٠٠٣. من ناحية أخرى فإن البيانات تؤكد حدوث تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت بنحو ٥ أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠٠٠، ٤,٥ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٨، كما أنها انخفضت خلال عام ٢٠٠٣ بنحو ٦٣% مقارنة بالعام السابق. فكيف يمكن تنمية هذه التدفقات إلى مصر؟ وماهي أهم أركان استراتيجية جذب وتنمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى عرض أهم ملامح استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، من خلال مايلي:-
- دراسة الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٣).
- التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتطور أهميته النسبية خلال الفترة (١٩٢٠-٢٠٠٣).
- صياغة استراتيجية لجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اتبع الباحث الطريقة الوصفية والتحليلية، وتم استخدام بعض الأدوات الإحصائية كمقاييس النزعة المركزية ومعدلات النمو بالإضافة إلى الأشكال والرسومات البيانية. وقد تم الاعتماد على بيانات منظمة الأونكتاد بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبيانات هيئة الاستثمار بالإضافة إلى عدد من التقارير الصادرة عن البنك الدولي. كما تمت الاستعانة أيضاً ببعض الدراسات والبحوث التي تتعلق بموضوع البحث.

خطة البحث:

تم تناول الموضوع من خلال الفصول التالية:-

- الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار نظري ومفاهيم أساسية
- الفصل الثاني: اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٩٢-٢٠٠٣
- الفصل الثالث: وضع مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- الفصل الرابع: استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر : إطار نظري ومفاهيم أساسية

لم تكن العديد من حكومات البلاد النامية ترحب كثيرا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية الى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول. ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأولى عديد من متخذى القرار فى الدول النامية اهتماما بالغا لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التى تجعل من بلادهم أسواقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة.

وفى هذا الفصل يتم التعرض لبعض المفاهيم الأساسية التى تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال النقاط التالية:-

- أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
- ثانياً: أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليها
- ثالثاً: للشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر
- رابعاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- خامساً: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

اختلفت النظرة الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى النظرية الحديثة للنمو الاقتصادى، حيث أصبح ينظر اليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد وإنما فى معدل نمو هذا الناتج وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيراً على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج فى الأجل الطويل حيث أن تلك مراهون بتناقص الغلة فى رأس المال الائتاجى وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله.

ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد فى البلد المضيف بحيث أنه يعمل على التوسع فى استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة الى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز فى الحساب الجارى. ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة فى أوقات محددة كما فى الدين الخارجى إضافة الى أنه يمكن أن يساعد فى تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار فى البحوث والتطوير.^٢

والمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الخارج بشكل مباشر للعمل فى صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنتاجية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسى لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.^٣

ويعرف كل من صندوق النقد الدولى (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات فى مشروعات داخل دولة ما وبسيطار عليها المقيمون فى دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولى فى مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ١٠% من رأس المال، أو يتركز ٢٥% فأكثر من الأهم فى يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع.^٤

Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region, ١٠^{١١} ERF paper, pp. ١-٢ in www.erf.org.eg

^١ أمانة زكى شبانه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل الياث السوق، المؤتمر العلمى السنوى لثمان عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق، القاهرة ٩-٧ أبريل ١٩٩٤ ص ٢

^٢ على عبد الوهاب إبراهيم: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠ مرجع سابق ص ١٦

وحسب تعريف الأونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيقة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها^١، ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تسوى أو تفوق ١٠% من سهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة وللتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات^٢.

ثانياً: أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليها:

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوفر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توفر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه فيما يلي:-^٣

١- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعارفهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضائقة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

٢- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

ولكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسية لهذه الشركات والموجودة بالسلطنة

^١ راجع :-

-الموسسة الحربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية سلسلة الخلاصات المركزة-السنة الثانية، إصدار ٩٩/١، الكويت، ص ٧.

UNCTAD Foreign Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IT/١٠ (VOL.١), New York, ١٩٩٩, PV.

^٢ مصطلحي باكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بصرى، ٢٤-٢٨ يناير ٢٠٠٤، ص ٢-٣.

^٣ للتفاصيل راجع :-

-عصر البنى التحتية الأصغر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، سلسلة شئون عربية، العدد ٧٩، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٢٦-١٣٠.

- على عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ١٨-٢٢.

-بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، أوراق بنك مصر للبحث، العدد ٧، ١٩٩٧، ص ١٢-٢٧.

المقدمة وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل لا مركزي، علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلاد النامية. وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدي إلى نشأة المعامل والمختبرات البحثية وبالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.

٣- قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلاد النامية ذات الوفرة النسبية في العمالة غير المهارة وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتتناسب للظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية إلا في حالات قليلة.

٤- قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها بوتيرة أسرع للشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. إلا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التي تشكل منافسا لها في السوق المحلي وحوث لوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية. ٥- إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضروري تقديم معلومات واستخدام تلك المنتجات في مشربها من المنتجين أو المستهلكين.

ومع ذلك قد يحد إسهام منتجات الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي محدودا بسبب اتجاه تلك المنتجات نحو إشباع حاجات الصفوة القليلة ذات الدخل المرتفع في البلاد النامية.

٦- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المنخرات المحلية نتيجة لتسحق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عائداتها. وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية إذا ما تفتت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.

ولكن قد لا توجه لشركات متعددة الجنسية استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يساهم في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبيا من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية ولأخرى متخلف تكنولوجيا ويحتوي على الشركات الوطنية. ويضاف إلى ذلك أن لاستثمارات هذه الشركات قد تتوجه نحو الصناعات الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية للبلاد النامية دون تصنيع تلك للموارد في تلك البلاد وبالتالي محدودية المعاشمة في تطوير قطاع الصناعة التحولية. كما قد لا تلتزم بعض من هذه الشركات بمراعاة شروط السلامة البيئية.

٧- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة قد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة إيجابية. وذلك نظرا لزيادة حصيلته تلك الدولة من النقد الأجنبي (صاحب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسية تحكم لتصلاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات كبرى لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلته صادراتها، إلا أن تلك الآثار

على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالبا ما تكون سلبية وذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها ما يلي:-

-إن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي لا تلبث أن تتقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدي للزيادة في واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان وذلك في حالة عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي.

-بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانيات ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفروع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمي (الشروط التقييدية Restrictive Clauses) ولقد شكلت تلك الممارسات انتاجا ملحوظا من جانب الشركات متعددة الجنسية، ببعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها، كما قد تسعى للشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعونة الفنية التي تمتلكها حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيء فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشتري المعرفة الفنية ويغطي انتاجها تلك الأسواق.

-وهناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، بحيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها Over-Invoicing، كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء اتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة للشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستمرة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودا مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشددا في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسية قد لعبت دورا هاما في تنمية الصادرات الصناعية كما في حالة التورم الآسيوية، وتقوم تلك الشركات بهذا الدور إما مباشرة من خلال قيامها بتصدير منتجات فروعها في الدول النامية إلى الخارج أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تقييدها بين الشركات الوطنية في الدول النامية أو من خلال مساهمة تلك الشركات في رفع مستوى كفاءة لانتاجية الشركات الوطنية مما يجعل منتجات تلك الشركات الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وأخيرا قد تستلزم للشركات متعددة الجنسية المساهمة في هذا المجال من خلال الاتفاقيات الخاصة بالتسويق والتوزيع.

وهناك مجموعة من النتائج والملاحظات الهامة تشير إليها فيما يلي:-

-إن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة ذات درجات الحماية المرتفعة إزاء الواردات تكون أقل توجهها للتصدير من تلك الاستثمارات في الدول ذات مستويات الحماية الأقل.

- من تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات، يعتمد على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة، حيث أنه في ظل سعر الصرف المرننة فإن أي اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف وفي حالة زيادة الطلب على العرض فإنه يتم تخفيض سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية للنتائج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

وبصفة عامة فإن للتضارب في المصالح ولورد تماها بين الدولة الأم والدولة المضيفة ويتمثل بعنه فيما يلي:-^٩

١- من مصلحة الدولة الأم أن يؤدي الاستثمار المباشر في الخارج إلى تعزيز قدرتها لتجارية والتصديرية، على حين ترغب معظم الدول المضيفة إلى أن يؤدي الاستثمار الأجنبي فيها إلى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن الواردات على الأكل.

٢- من مصلحة الدولة المضيفة أن تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق أفضل عائذ ممكن لها، على حين أن من مصلحة الشركات عابرة القوميات أن تحقق أفضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الجمركية والإدارية.

٣- الاستثمار المباشر في البلاد الأجنبية ينتهي إلى تعزيز الطابع الاحتكاري للسوق القومية للدولة الأم.

٤- أما بالنسبة للتعارض في المصالح حول دور الاستثمار المباشر في الخارج في توزيع الأسواق فيما بينها، فعلى الرغم من وجود مصلحة إجمالية للقطاع الاحتكاري من الشركات في تحرير المبادلات الدولية فإن كل شركة على حدة قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة إذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية لهذه الدول، أو عن طريق إغلائها ولو جزئياً بالتمييز ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى التي لا تتمتع بمشروعات تابعة في هذه السوق.

ثالثاً: الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة.^{١٠} وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية، نظراً لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Foreign Firms، أو الشركات الدولية International Enterprises، أو الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations MNCs، أو الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations TNCs كما تطلق عليها الأمم المتحدة لتوضيح

^٩ على السبيل، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية بنك مصر، العدد ١١، السنة ١٩٩٨، ص ٤١، ص ٥٧.

^{١٠} لمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور هذه الشركات راجع:-

- على عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠، عرج سابق، ص ٢٤-٢٦.

- بنك مصر، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد المصري، النشرة الاقتصادية، العدد ٢، السنة ٤٢، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٧-٤٩.

^{١١} المرجع السابق، ص ٤٤.

أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الاستراتيجية التي تحددها الشركة الأم.^{١٢}

وقد تبنى كل من العالم Dunning والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريفاً متبعاً لهذه الشركات بحيث تعرف الشركة متعددة الجنسية في ظلها بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وتبشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر.^{١٣} أما العالم Behrman فقد أضاف عنصر الاستراتيجية الإنتاجية العالمية الموحدة لهذا التعريف المبني على أن الشركات متعددة الجنسية هي التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة وتبشرها في إطار استراتيجية موحدة. أما العالم Vernon فتقدم تعريفاً أكثر شمولية لهذه الشركات وهو أن الشركات متعددة الجنسية هي التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية في مست دول أجنبية أو أكثر، على أن يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي خارج الدولة الأم بأكمل هذا في إطار استراتيجية موحدة.^{١٤}

أما منظمة الأوكناد فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج. أما الفرع الأجنبي Foreign Branch (الملوك كليا أو جزئيا) فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة Host Country والتي تمتلك فيها شركة لوطن الأم Home Country حصّة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة.^{١٥}

وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى مثل الحجم الكبير، التفوق التكنولوجي، الانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعات زيادة درجة التنوع والتكامل، السيطرة، أسواق احتكار القلة.^{١٦} وتعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف. وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها من أهمها التقدم التكنولوجي والأساليب الإدارية والتخطيطية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلان.^{١٧}

١٢ مصر البيئي، نتيجة الأصر دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم قدرة التكنولوجيا للبلاد العربية، مرجع سابق، ص ١٢٢

١٣ على عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٢٦

١٤ بنك مصر، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص ٤٥
١٥ راجع:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية سلسلة الخلاصات المركزية، المجلد الثاني، إصدار ٩٩/١، الكويت، ص ٦.

١٦ UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, Opjct, PV

١٧ راجع :-

- على عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٢٦

- متى فاسم، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص ٥٨-٦٦ -
١٩٩٩ شهدت الأثر في أن الشركات متعددة الجنسية تلعب دوراً محورياً في زيادة عولمة الاقتصاد العالمي، ففي عام ١٩٩٩ شكلت العمليات المحلية لنحو ٢٤٠٠ شركة أمريكية متعددة الجنسية نحو ٢٦% من الناتج المحلي الأمريكي ونحو ١٣% من إجمالي الصادرات الأمريكية، ٣٧% من إجمالي الواردات الأمريكية ونحو ٦٨% من نفقات البحوث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ما يقرب على نصف العاملين بالقطاع لصناعة الأمريكي يعملون في مثل هذه الشركات في عام ٢٠٠٤. راجع

وتجدر الإشارة إلى حدوث نمو هائل في عدد الشركات متعددة الجنسية، حيث يوجد في الوقت الحاضر ما لا يقل عن ٦١ ألف شركة لم لها حوالي ٩٠٠ ألف شركة أجنبية تابعة تمثل رصيدا للاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو ٧ تريليون دولار^{١٨} مقارنة بنحو ٣٩ ألف شركة لم لها حوالي ٢٧٩ ألف فرع منتشرة في كافة أرجاء العالم برصيد استثمارات بلغ ٢,٧ تريليون دولار عام ١٩٩٥.^{١٩}

رأبها: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات وفيما يلي عرض موجز لهذه الأغراض:-^{٢٠}

١- الاستثمار بالبحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى للعديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

٢- الاستثمار بالبحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة لإحلال الواردات. ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

٣- الاستثمار بالبحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عدد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة

- Nocke, Volker and Stephen Yeaple, An Assignment Theory of Foreign Direct Investment, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper ١١٠٣, Cambridge, December ٢٠٠٤, p1.

١٨- UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤: The Shift Towards Services, United Nation, New York, ٢٠٠٤, p xvii

١٩- عمرو محيي الدين، العمالة والتغيرات الجوهريّة في بنية الاقتصاد العالمي: لنماذج وتكامل هيكل التجارة العالمية وتلك هيكل الإنتاج الصناعي، مرجع سابق، ص ٧.

راجع:-

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مرجع سابق، ص ٥-٥٠.

- UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, Opict, pp ١٩-٢٥

تتمكن الشركة بالبلاد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لانفتاحها الى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوفر لدى الشركات متعددة الجنسية. وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة الى الدول النامية دورا محوريا في نمو المصادرات للصناعة فيها خلال السنوات الماضية. وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عالياين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاونة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة تكاملها وتضلع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط الى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلاد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن مصادرات هذه السلعة الى الدولة الصناعية ليست معرضة للحوادث التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

٤- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للمهارة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من مصادرات الخدمات والمعدات من البلاد المصدر للاستثمار.

وأهم هذه الأشكال ما يلي:-^{١١}

١- الاستثمار المشترك: Joint Venture

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا الى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:-

- أ- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاطا لتأتجى داخل دولة الطرف المضيف.
- ب- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ت- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي الى تحويل هذه الشركات الى شركات استثمار مشترك.
- ث- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا. كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.
- ج- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

وبالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم

^{١١} مصطفى باكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

وبصفة عامة يساهم الاستثمار المشترك إذا لحن تنظيمه وتوجيهه وإدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وللتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، بتخصيص ميزان المدفوعات، تنمية قدرات الكوادر الوطنية وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والخدمات بالدول المضيفة.

٢- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي "Wholly-Owned FDI"

تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع Subsidiaries للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الانتاجي والخدمي بالدولة المضيفة. وتتردد الدول كثيراً في التصديق لمثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية وميادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما لا توجد دلائل كافية لتأييد تخوف الدول النامية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية لمثل هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.

ولهذا النوع مزاياه التي تتمثل في أن زيادة تكلفات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلي وليجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفصل وخلق فرص للعمالة المباشرة وغير مباشرة. أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

٣- مشروعات أو عمليات التجميع "Assembly Operations"

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً كما يقوم الطرف الأجنبي أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة للخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة... الخ، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو ألا يتضمن عقد أو اتفاقية المشترك أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار متشابهاً لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

٤- الاستثمار في المناطق الحرة "Free Zones"

١١ المرجع السابق ص ٢٥

١٢ نفسه ص ٢٧

تختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير Export Processing Zones (EPZs) ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة Special Economic Zones كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات ولأخرى للتكنولوجيا الحديثة ورغم اختلاف الأشكال التي تأخذها هذه المناطق إلا أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعمل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت مسلماً مسقورة من الخارج وتعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها السياسية وتضع لمطالعتها إدارياً، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخلاً وخروجاً بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية بولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

خامسا: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات وبالنتائج التي تعرضها الجهات المتخصصة وذلك قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه المؤشرات دون الخوض في تفاصيلها.

١- مؤشر الأداء ومؤشر الامتيازات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد FDI Performance Index and FDI Potential Index

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمية لعام ٢٠٠١ مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لاستشفاف مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل. وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرين، الأول: هو مؤشر الأداء ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقيس مؤشر أداء البلد حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، أما للمؤشر الثاني فهو مؤشر إمكانات جذب الاستثمار ويقيس إمكانات اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى ١٣ مكون لقياس إمكانات البلد وتشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الانفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة المتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السياحي للبلد، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم، نسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم، ويقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات كالآتي:

- مجموعة الدول السبقة، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة.

- مجموعة الدول دون الإمكانات، أي الدول ذات أداء منخفض وإمكانات مرتفعة.

- مجموعة الدول أعلى من الإمكانات، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات منخفضة.

والمبادرات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها ومن الجدير بالذكر أن هناك اهتمام عالمي متزايد بالمشكلة المنطق الحرة باعتبارها إحدى الصيغ التي تساهم بفاعلية في جذب رؤوس الأموال العالمية، فمثل سبيل المثال بلغت أعداد المنطق الحرة المخصصة للتصدير على مستوى العالم في عام ٢٠٠٢ نحو ٣ آلاف منطقة مقابل ٥٠٠ منطقة في عام ١٩٩٥ و ١٧٦ منطقة في عام ١٩٨٦، كما زادت أعداد الدول التي تضم مناطق تصديرية حرة من ٤٧ دولة في عام ١٩٨٦، إلى ٧٣ دولة في عام ١٩٩٥ لتصل إلى ١١٦ دولة في عام ٢٠٠٢. لمزيد من التفاصيل راجع:-

المراجع السابق ص ٢٨-٣٠

- البنك الدولي المصري بتقييم أداء المنطق الحرة في مصر، النشرة الاقتصادية، المجلد ٥٦، العدد ٣، القاهرة، ص ١٩-٥٠

-مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهي تلك الدول التي تتصف بإداء منخفض وإمكانات منخفضة.^{٢٥}

٢- مؤشر المخاطر القطرية:^{٢٦}

أصبحت مؤسسة Political Risk Services من أشهر هذه الجهات حيث تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل عليها. ويستند نظام تقييم المخاطر على إعطاء قيم عديدة (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفاً بحيث تغطي أرقماً أعلى للمخاطر المتكثفة. وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هي: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر التمويلية. ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الإجمالية للمجموعة.

٣- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة Wealth OF Nations Index for Emerging Economies^{٢٧}

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام ١٩٩٦ بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن ٦٣ مكوناً هي:

- أ- مؤشر البيئة الاقتصادية (٢١ عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).
- ب- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (٢١ عنصراً تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).
- ج- مؤشر البيئة الاجتماعية (٢١ عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة، العالمي، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

٢٥ راجع حسين عبد المطلب الأسرج، وضع مصر في تكافؤ الاستثمار العالمية: عرض لأهم ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط تحت النشر بمعهد التخطيط القومي، القاهرة

^{٢٦} لمزيد من التفاصيل راجع مصطلحي بأكبر بتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر مرجع سابق، ص ٤٥-٥٢.

^{٢٧} للتفاصيل راجع المرجع السابق، ص ٥٢-٥٤.

الفصل الثانى

اتجاهات وتطور الاستثمار
الأجنبى المباشر ١٩٩٢-٢٠٠٣

أصبح تنفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة وللنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق. وقد أدت العولمة الاقتصادية وافتتاح أسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية. ويولعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة عن طريق نقل التكنولوجيا، فضلاً عن أنه يتصف بالاستقرار النسبي مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية.

وفي هذا الفصل يتم تحليل اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣) وذلك كما يلي:-

أولاً: العوامل التي أدت إلى زيادة تنكفات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: تطور تنكفات الاستثمار الأجنبي المباشر للورد وأهم اتجاهاته خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)

ثالثاً: تطور تنكفات الاستثمار الأجنبي المباشر للصادر وأهم اتجاهاته خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)

رابعاً: تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)

أولاً: العوامل التي أدت إلى زيادة تنكفات الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تنكفات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً متسارعاً خلال العقدين الماضيين حيث زادت بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ لتصل إلى ٢٠٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ مقابل نحو ٥٩ مليار دولار عام ١٩٨٢. ثم زادت بنحو سبعة أضعاف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ لتصل إلى نحو ٤٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣^٨. ولكنها أخذت في الانخفاض في السنوات التالية لتصل إلى ٥٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

ويمكن إرجاع هذه الزيادات في تنكفات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العديد من العوامل يذكر منها مايلي:^٩

١- للزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الاندثار على مستوى العالم وتناقصت فيه أيضاً مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية. تحييت انخفاض معدل الاندثار العالمي من حوالي ٢٣,٢% خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٥ إلى نحو ٢١,٢% خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٧ ثم واصل انخفاضه ليصل إلى ١٩% عام ٢٠٠٢^{١٠}.

٢- الحصار حركة الإقراض الدولية بسبب لدلاع أزمة المديونية الدولية عام ١٩٨٢ وتوقف العديد من الدول النامية عن دفع أعباء ديونها بالإضافة إلى المشروعية لزيادة للقروض التي تقدمها المنظمات الدولية والتي قد تتعارض مع قرارات وإسعى الميامة في الدول المقترضة.

٣- تفكك الاتحاد السوفييتي السابق والتحول الاقتصادي الذي اعتمدته دول أوروبا الشرقية بعد هذا التفكك وما ترتب على ذلك من زيادة للطلب على الاستثمارات الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التوسع لهما في الذي شهدته الشركات عبر الوطنية التي تلعب الدور الرئيسي في زيادة تنفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- اتجاه العديد من الدول التي عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة وقد تراوحت النسبة التي تضمونها هذا البرنامج ما بين ٢٠%-٨٠% من إجمالي تنكفات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.^{١١}

^٨ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا وإسبيليات جنب الاستثمار الأجنبي والبنكي في منطقة الإسكوا: تصنيف قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر وتجهة لمخبرات المطية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة نيويورك، ٢٠٠٢ ص ٥

^٩ لمزيد من التفاصيل راجع:-

- لمبية زكي شيله: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل للتنمية الاقتصادية في مصر في ظل أليات السوق، مرجع سابق ص ٨٥

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا وإسبيليات جنب الاستثمار الأجنبي والبنكي في منطقة الإسكوا: تصنيف قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر مرجع سابق، ص ٥

World Bank, World Development Indicators, different issues

٥- تزيد أعداد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين الدول واستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتتالى القيود الجمركية التي وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية.

٦- يبنى أغلب الدول النامية برامج للإصلاح الاقتصادى تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال بكما ساعد التقدم التكنولوجى الهائل وخاصة في مجال الاتصالات على سرعة انتقال المعلومات والإحصاءات وبالتالي سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المستهدفة فضلاً عن أن هذا التقدم التكنولوجى سهل عملية انتقال الأموال من بلد إلى آخر وقلل من تكلفة نقلها وهو الأمر الذى ساهم في سهولة تكثف هذه الأموال.

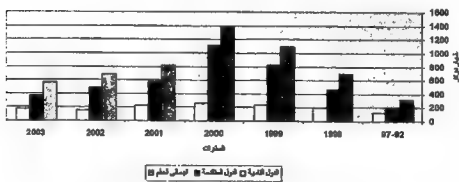
وفيما يلي عرض لاتجاهات وتطور تكثفات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣).

أولاً: تطور تكثفات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وأهم اتجاهاته خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣).

يتضح من الجدول رقم (٢) بالملاحق الإحصائى والخاص بتكثفات الاستثمار الأجنبي المباشر للوارد والتوزيع الإقليمى له خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣) زيادة تكثفات الاستثمار الأجنبي المباشر للوارد بصورة كبيرة خلال الفترة، حيث زادت هذه التكثفات من نحو ٣١١ مليار دولار كمتوسط سنوى للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى حوالى ١٠٨٦,٨ مليار دولار خلال عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠ وبمعدل زيادة بلغ ٢٤٩,٥ %، ٣٤٦,٣ % على الترتيب. ولكن يلاحظ انخفاض هذه التكثفات في السنوات التالية لتصل إلى نحو ٦٧٨,٨، ٥٦٠ مليار دولار خلال عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على الترتيب، أى تخفضت بحوالى النصف عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠.

وكما يتضح من الشكل البياني التالى فإن الدول المتقدمة تسيطر على أكبر حصة من تكثفات الاستثمار الأجنبي المباشر للوارد، حيث ارتفعت هذه التكثفات إلى نحو ٣٦٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ وبما يشكل ٦٥,٥ % من إجمالى التكتف السنوى العالمى، مقابل نحو ١٨٠,٨ مليار دولار وبما يشكل ٥٨,٢ % من إجمالى التكثفات الاستثمارية العالمية المباشرة كمتوسط سنوى خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)

تطور تكثفات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالى حصة الدول المتقدمة من إجمالى حصة الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٣-١٩٩٢

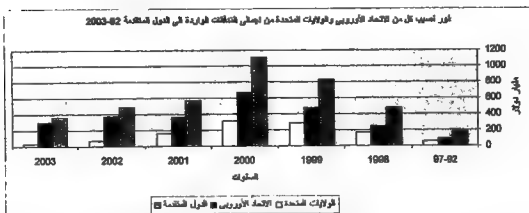


ويلاحظ حدوث ارتفاع ملحوظ في التكثفات الاستثمارية المباشرة إلى الدول المتقدمة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٠ لتبلغ ١١٠٨ مليار دولار وبما يمثل ٧٩,٨ % من إجمالى التكثفات الاستثمارية العالمية. ولكن يتضح من الشكل أن هذه التكثفات أخذت اتجاهًا تنازليًا في السنوات التالية لتصل إلى حوالى ٣٦٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بمعدل انخفاض بلغ ٦٦,٨ % عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠.

وجدير بالذكر أن دول أوروبا الغربية -خاصة دول الاتحاد الأوروبي- تحتفظ على أكبر قدر من هذه التكثفات حيث وصلت إلى نحو ٣١٢,٢ مليار دولار وبما يشكل ٨٤,٦ % من إجمالى هذه التكثفات إلى الدول المتقدمة في عام ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ١٠٠,٨ مليار دولار

^{٢١} على عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠ من جم سائق، ص ١٧ من ٢٠٢

وبما يمثل ٥٥,٨% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول المتقدمة كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. ويرغم هذا الارتفاع إلا أنها ما زالت تنخفض بنحو ٣٨% ، ٩٩,٦% عن التدفقات في عام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ والبالغة ٥٠٠ ، ٦٩٧,٤ مليار دولار على الترتيب.



ويوضح من الشكل السابق أيضا الانخفاض الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ حيث بلغت ٢٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ مقابل ٢٨٣,٤ ، ٣١٤ مليار دولار عامي ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ وبمعدل انخفاض بلغ ٨٩,٥% ، ٩٠,٥% على الترتيب. كما أنها انخفضت بنحو ٥١% عما كانت عليه كمتوسط سنوي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ والبالغ ٦٠,٣ مليار دولار.

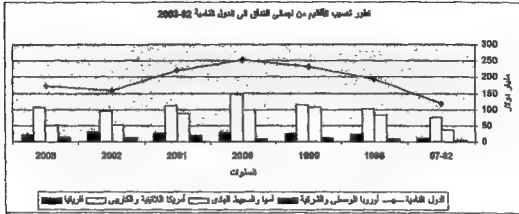
ولا شك في أن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية تلعب دورا بارزا في ارتفاع نسبة التدفق إلى الدول المتقدمة. فالتقنيات هذه الدول هي اقتصاديات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية والمكثية والتنوع الاقتصادي الذي يوفر فرصا استثمارية في مختلف الأنشطة. بما في ذلك أنشطة قطاع الخدمات الذي أصبح الآن أهم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر. كما توفر لتقنيات الدول المتقدمة الأمن المؤسسية اللازمة للحفاظ على الملكية الفردية والفكرية. مما يوفر ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبي. فضلا عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف لمنع الازدواج الضريبي وبالتالي تشجيع تدفق وانتقال رؤوس الأموال فيها. بالإضافة إلى توفر البيئة التحتية الحديثة التي تسهل الأنشطة الاقتصادية. كما أنها توفر الإطار القانوني الخاص بالبحث في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة. أي أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك الأجنبي. فضلا عن أن الدول النامية توفر تنوعا في الفرص الاستثمارية بحيث نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة.^{٣٢}

أما بالنسبة للدول النامية فيلاحظ أنه بالرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها لتبلغ ذروتها في عام ٢٠٠٠ حيث بلغت ٢٥٢,٥ مليار دولار مقارنة بنحو ١١٨,٦ مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (١٩٩٧-١٩٩٢) ، إلا أن نصيب هذه الدول من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض إلى نحو ١٨,٢% عام ٢٠٠٠ مقارنة بنحو ٣٨,١% كمتوسط سنوي للفترة (١٩٩٧-١٩٩٢).

^{٣٢} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيئي في منطقة الإسكوا. تصنيف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر. مرجع سابق، ص ٧-٨

ويلاحظ أيضا انخفاض هذه التكاليفات في السنوات التالية لتصل إلى ١٥٧,٦ مليار دولار وبما يشكل ٢٢,٢% من إجمالي التكاليفات الاستثمارية العالمية المباشرة عام ٢٠٠٢، ولكنها ارتفعت بمعدل ٩% في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى نحو ١٧٢ مليار دولار وبما يشكل ٢٨% من إجمالي التكاليفات الاستثمارية العالمية المباشرة.

وبالرغم من أن الدول النامية أصبحت أكثر جاذبية لتكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه رغمًا يتضح من الشكل التالي وجود تفاوتات وتباينات واضحة في تنفق هذه الاستثمارات إلى الأقاليم المختلفة في الدول النامية حيث تجذب بعض الأسواق الصاعدة نصيب الأسد من هذه الاستثمارات دون غيرها من الأسواق ولم توزع هذه التكاليفات أفقياً بشكل كبير، وذلك كما يوضحه العرض الموجز التالي لأهم الاتجاهات الرئيسية لهذه التكاليفات:-



أولاً: منطقة آسيا والمحيط الهادئ: لا مبالغة في القول بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تستحوذ على نصيب الأسد من التكاليفات الاستثمارية المباشرة إلى الدول النامية ضمن الشكل السابق. يلاحظ الانتعاش الهائل في هذه التكاليفات لتصل إلى نحو ١٤٦,٢ مليار دولار وبما يمثل نحو ٥٨% من إجمالي التكاليفات الداخلة إلى الدول النامية عام ٢٠٠٠ مقارنة بنحو ٧٤,٥ مليار دولار كمعدل سنوي للفترة (٩٢-٩٧) وبما يعادل ٦٢,٥% من إجمالي التكاليفات الداخلة إلى الدول النامية خلال الفترة. ويلاحظ أن هذه التكاليفات قد انخفضت في السنوات التالية لتصل إلى نحو ٩٤,٥ مليار دولار وبما يعادل ٦٠% من إجمالي التكاليفات الداخلة إلى الدول النامية عام ٢٠٠٢، ثم ارتفعت لتصل إلى ١٠٧ مليار دولار بما يوازي ٦٢,٢% من إجمالي التكاليفات إلى الدول النامية خلال عام ٢٠٠٣ وبمعدل نمو بلغ ١٤% مقارنة بعام ٢٠٠٢.

ويمكن القول بأن معدلات النمو والأداء الاقتصادي المرتفع وتحسن البيئة الاستثمارية والتكامل الإقليمي دخل المنطقة ونقل مواقع أنشطة الإنتاج وتوسيع شبكاته الإقليمية من جانب الشركات متعددة الجنسية كان سبباً في تحسن وزيادة التكاليفات الاستثمارية المباشرة إلى هذه الدول. ويلاحظ أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات قد ارتفع من ٤٣% من مجموع رصيد الاستثمار الداخل إلى المنطقة عام ١٩٩٥ إلى ٥٠% عام ٢٠٠٢، على حين أن الرصيد المتعلق بالتصنيع قد انخفض إلى ٤٤%^{٣١}.

ثانياً: منطقة أفريقيا: يلاحظ من الشكل السابق حدوث تحسن ملموس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣) حيث ارتفعت إلى ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وبما يمثل ٨,٧% من إجمالي التكاليفات إلى الدول النامية مقارنة

^{٣١} مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤: التحول نحو الخدمات، استعراض عام الأمم المتحدة ٢٠٠٣، روك ٢٠٠٣، ص ١٢

بنحو ٥,٩ مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) وبما يمثل حوالي ٥% خلال تلك الفترة. ورغم هذه الزيادة فإنها ما تزال أقل من الذروة التي وصلت إليها عام ٢٠٠١ والبالغة ١٩,٦ مليار دولار وبما يمثل ٨,٩% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول النامية.

ويمكن القول بأن التأخر النسبي في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مقارنة بدول آسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى أن أفريقيا تضم أكبر تجمع للدول الأقل نمواً في العالم والتي لم تستطع أن تجتذب سوى نسبة محدودة جداً من الاستثمار الأجنبي المباشر. وأيضاً افتقار القارة للموارد البشرية المدربة وما عانتها القارة من الحروب والصراعات العرقية خلال عقد التسعينات كان سبباً في جعلها غير آمنة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.^{٢٤}

وبصورة عامة فإن البلاد الغنية بالموارد الطبيعية (أنجولا، تشاد، جنوب أفريقيا، غينيا الاستوائية، بنجيريا) قد ظلت تشكل الجهات الرئيسية التي تقصدها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا.^{٢٥}

ثالثاً: منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي: ارتفعت التدفقات الاستثمارية العالمية الواردة إلى هذه المنطقة إلى نحو ١٠,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ مقارنة بنحو ٣,٨,٢ مليار دولار وبما يمثل ٣٢,٢% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة كمتوسط سنوي للفترة (٩٢-٩٧). ويلاحظ أن هذه التدفقات قد أخذت اتجاهًا تنازلياً خلال الفترة (٩٩-٢٠٠٣) حيث انخفضت من الذروة التي وصلت إليها عام ١٩٩٩ والتي تمثل نحو ٤٦,٣% من إجمالي التدفقات المباشرة الواردة إلى الدول النامية إلى نحو ٤٩,٧ مليار دولار وبما يمثل ٢٨,٩% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية عام ٢٠٠٣.

ويمكن القول بأن هناك عدداً من العوامل تضاعفت مع بعضها ولدت إلى حدوث هذا الانخفاض المتتالي في التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى هذه المنطقة بداية من عام ١٩٩٩ وهي الأزمة الاقتصادية الخانقة في الأرجنتين والعموض الاقتصادي والسياسي في بعض الدول، وضعف الانتماء الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي (وهو المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى المنطقة) بصرف النظر عن الولايات المتحدة، والكساد أو النمو البطيء في عدة دول بالمنطقة، وقد أدت إلى فكك الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان قطاع الخدمات الأشد تضرراً من هذا الانخفاض، ولتثبت الاستثمار المباشر في التصنيع أنه استثمار من تماماً، وإنه ما يطرأ عليه أي تغيير، على الرغم من نشاط جهة تصديره الرئيسية في المنطقة، وهي الولايات المتحدة، ومن تزايد نقل الأنشطة التي تتطلب عمالة مكثفة إلى آسيا.^{٢٦}

رابعاً: أوروبا الوسطى والشرقية: شهدت هذه المنطقة بصفة إجمالية انفتاحاً ملحوظاً في التدفقات الاستثمارية المباشرة للدخلة إليها، بحيث ارتفعت من نحو ١١,٥ مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) وبما يعادل ٩,٧% من إجمالي التدفقات للدول النامية إلى حوالي ٢٧,٥ مليار دولار وبما يمثل ١٠,٩% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية عام ٢٠٠٠، ثم إلى نحو ٣١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبما يمثل ١٩,٨% من إجمالي التدفقات

^{٢٤} اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي واليوني في منطقة الإسكوا: تصنيف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر مرجع سابق، ص ٩

^{٢٥} مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤: الحصول نحو الخدمات، مرجع سابق، ص ٨

^{٢٦} راجع :-

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٣: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية من المنظورين الوطني والدولي، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ١٠

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤: الحصول نحو الخدمات، استعراض عام، مرجع سابق، ص ١٣

الاستثمارية إلى الدول النامية، ولكنها انخفضت إلى نحو ٢١ مليار دولار بما يمثل ١٢,٢% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية عام ٢٠٠٣.

وتجدر الإشارة إلى تباين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الصناعات فسي هذه المنطقة يفتي الوقت الذي يحرز فيه الاستثمار في صناعة السيارات نجاحا لا بأس به، يواجه الاستثمار في صناعة الإلكترونيات المشاكل، وقد ظهر كذلك توجه لدى الشركات (بما فيها الشركات التابعة الأجنبية) الموجودة في عدة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية، على الأخص تلك التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، بأن توقف الأنشطة التي تنفذها عمالة غير ماهرة وتوسيع الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وتستفيد من المستوى التعليمي للقوى العاملة المحلية.^{٣٧}

وقامت عدة بلدان من الأعضاء الجدد بالاتحاد الأوروبي، كجزء من جهودها الرامية إلى دعم جاذبيتها أمام المستثمرين (الأجانب والمحليين) بخفض ضرائبها على الشركات إلى مستوى يضارع تلك الموجودة في أماكن مثل أيرلندا. وهذا المزيج من الأجور المنخفضة نسبيا، وانخفاض معدلات الضرائب المفروضة على الشركات، وإمكانية الحصول على إعانات من الاتحاد الأوروبي - الأمر الذي زاد من وجود مناخ استثماري موات وقوة عاملة ماهرة بدرجة مرتفعة وإمكانية الوصول بحرية إلى باقي أسواق الاتحاد الأوروبي - هو أمر يجعل البلدان المنضمة أماكن جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من دول الاتحاد الأوروبي أو من دول أخرى.^{٣٨}

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصاد وأهم اتجاهاته خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣).

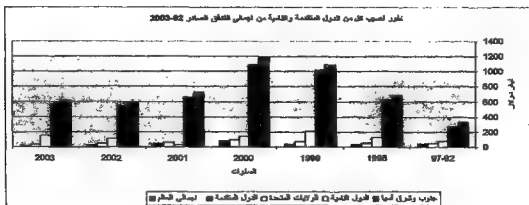
توضح بيانات الجدول رقم (٣) ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة كبيرة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣، إذ زادت التدفقات الصادرة من ٣٢٨,٢ مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (٩٢-٩٧) إلى حوالي ١١٨٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ثم أخذ ذلك التوقف في الهبوط بمعدلات كبيرة إلى أن وصل إلى ٥٩٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢، أي بما يعادل نصف التدفقات في عام ٢٠٠٠. ويرجع ذلك أساسا إلى موجة الركود الاقتصادي الذي عانى منها الاقتصاد العالمي. ويلاحظ زيادة هذه التدفقات بصورة طفيفة في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٦١٢,٢ مليار دولار.

وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي لهذه التدفقات قد شهد نموا ملحوظا - كما هو موضح في جدول رقم (١) - فقد بلغ هذا المعدل نحو ٣٥,١% خلال الفترة (٩٦-٢٠٠٠) مقارنة بنحو ١٦,٦% خلال الفترة (٩١-٩٥). وقد ارتفع ذلك المعدل ليصل إلى ٢,٦% عام ٢٠٠٣ مقارنة بمعدل انخفاض بلغ ١٧,٣% عام ٢٠٠٢.

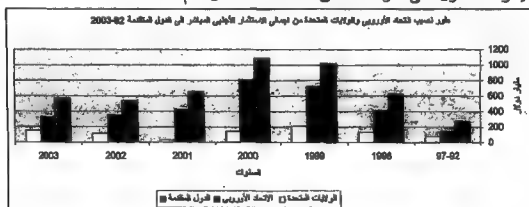
ويتضح من الشكل التالي أن المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو الدول المتقدمة، حيث يمثل نصيبها حوالي ٩٣% من التدفقات الصادرة للاستثمارات على مستوى العالم ككل عام ٢٠٠٣ بينما كان نصيب الدول النامية حوالي ٥,٨% من تلك التدفقات.

^{٣٧} مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٣: بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية من المنظورين الوطني والدولي، استعراض علمي مرجع سابق، ص ١٠-١١.

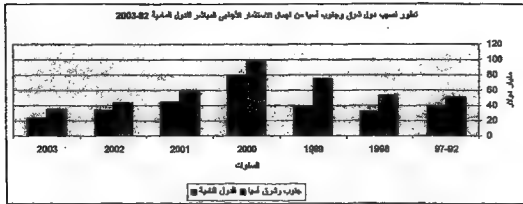
^{٣٨} بالرغم من ذلك لتحسن تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى هذه البلاد المنضمة للاتحاد الأوروبي من ٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٣. - مرجع: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤: لتحول نحو الخدمات، استعراض علمي مرجع سابق، ص ١٦.



ويلاحظ من الشكل التالي أن نصيب الاتحاد الأوروبي من مجموع التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة بلغ ٤٤% كمتوسط سنوي للفترة (٩٢-٩٧) ثم ارتفع إلى ٧٢,٤%، ٥٥% خلال عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٠ على الترتيب، ويتضح أيضاً أن من أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة هي دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا حيث تسيطر هذه الدول على نحو ٨٠% من تلك التدفقات خلال عام ٢٠٠٣.



أما بالنسبة للتدفقات الصادرة من الدول النامية، فإنه يلاحظ انخفاض حصتها من نحو ١٥,٧% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة كمتوسط للفترة (٩٢-٩٩٧) إلى نحو ٨,٣% عام ٢٠٠٠ ثم إلى نحو ٥,٨% عام ٢٠٠٣. ويتضح من الشكل التالي أن دول جنوب وشرق آسيا ما زالت تحتل على النسبة الغالبة من التدفقات الاستثمارية الصادرة من الدول النامية، حيث ارتفعت من ٣٩ مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (٩٢-٩٧) بما يمثل ٧٥,٩% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الصادرة من الدول النامية إلى ٨٠ مليار دولار وبما يمثل نحو ٨١% من إجمالي التدفقات الصادرة من الدول النامية عام ٢٠٠٠.



ويلاحظ من الشكل أيضا أن هذه التكتفات أخذت اتجاها تنازليا في السنوات التالية لتصل إلى ٢٣,٥ مليار دولار وبما يمثل ٦٦% من إجمالي التكتفات من الدول النامية لعام ٢٠٠٣.

رابعا: تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣) شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الوارد أو الصادر تطورا ملحوظا خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣. فكما يتضح من بيانات الجدول رقم (١) فقد ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ليصل إلى حوالي ٨٢٤٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٣ وبما يعادل نحو ١١٣% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنحو ٢٢,٨% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية مقابل نحو ١٩٥٠ مليار دولار وبما يمثل ٤٠,٥% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنحو ٨,٦% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام ١٩٩٠ بنحو ٧٩٦ مليار دولار عام ١٩٨٢ وبما يمثل ٣٤,٨% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنحو ٦,٨% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية.

كما ارتفع أيضا رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال نفس الفترة من نحو ٥٩٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ وبما يمثل ٢٥,٨% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنحو ٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية ليصل إلى نحو ١٧٥٨ مليار دولار وبما يمثل ٣٦,٥% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنحو ٧,٨% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام ١٩٩٠ ثم إلى نحو ٨١٩٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٣ وبما يعادل نحو ١١٢,٤% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنحو ٢٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية.

من جهة أخرى فإنه يلاحظ زيادة معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للوارد ليصل إلى حوالي ١٦,٩% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) مقابل ٩,٣% خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩١) وارتفع أيضا إلى ١٢,٧% عام ٢٠٠٢ مقابل ٧,٤% عام ٢٠٠١، إلا أنه انخفض إلى ١١,٨% عام ٢٠٠٣. كما ارتفع أيضا معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر ليصل إلى نحو ١٧,١% خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) مقابل ١٠,٧% خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩١) وارتفع إلى ١٣,٨% عام ٢٠٠٢ مقابل ٥,٩% عام ٢٠٠١، إلا أنه انخفض انخفاضاً طفيفاً خلال عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ١٣,٧%.

المزيد من التفاصيل راجع:

UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤: The Shift Towards Services, Op cit, pp ١٢-٢٩

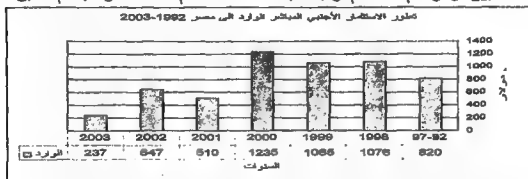
الفصل الثالث

ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر

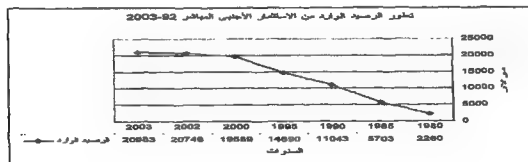
يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا فعالا وأساسيا في عملية التنمية في مصر باعتباره عنصرا مكملا للمدخلات المحلية وبديلا عن الاقتراض الخارجي وما يتبعه من اعباء تستنزف ما يتم اتجاؤه بالإضافة إلى أن تدفق هذه الاستثمارات غالبا ما يكون مصحوبا بنقل الخبرات في الإدارة والتكنولوجيا الحديثة مما يسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، فضلا عن إنشاء صناعات جديدة تؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل واستغلال الموارد المتاحة ويخصص هذا الفصل للتعرف على ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر وذلك على النحو التالي:

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر Inward خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)

بلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر - كما هو موضح بالشكل التالي - نحو ٨٢٠ مليون دولار خلال الفترة (٩٢-٩٧)، وحدث انخفاض مستمر في هذه التدفقات منذ عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٣ حيث انخفضت من ١٠٧٩ مليون دولار إلى ٢٣٧ مليون دولار بمتوسط معدل انخفاض بلغ نحو ٢٢,٣% خلال الفترة (٩٨-٢٠٠٣). كما يلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت إلى ٦٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ٥١٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ ثم تراجعت بمعدل ٦٣,٤% عام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام السابق.



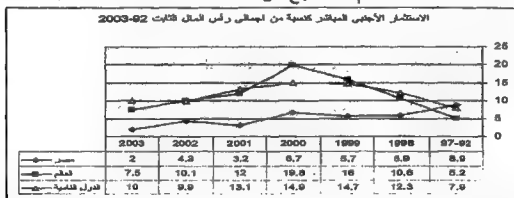
من ناحية أخرى، وكما يتضح من الشكل التالي، زاد رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١١ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٩,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٢٠,٩٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣.



تتباين تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٩٢-٢٠٠٣) ينظر إلى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات من خلال مؤشرين؛ الأول: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت الثاني: نسبة الرصيد المتراكم أو تكفلات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يلي عرض لتطور هذين المؤشرين في الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٣)

١- تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت:

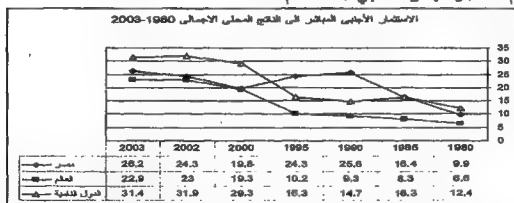
من الشكل التالي يتضح أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت على مستوى العالم قد أخذت اتجاهًا تصاعديًا لارتفع من ٥,٢% كمعدل للفترة (٩٢-٩٧) إلى أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٠ والبالغة ١٩,٨% ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى ٧,٥% عام ٢٠٠٣. في حين انخفضت نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في مصر من نحو ٨,٩% في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى ٥,٧% عام ١٩٩٩، ثم انخفضت انخفاضًا حادًا عام ٢٠٠٣ لتبلغ نحو ٢%.



وبوجه عام يمكن القول بأن هذه النسبة كانت تقل عن النسب التي تحققت سواء بالنسبة للدول النامية أو بالنسبة للعالم باستثناء متوسط الفترة ٩٧-٩٢.

٢- تطور نسبة تكفلات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي:

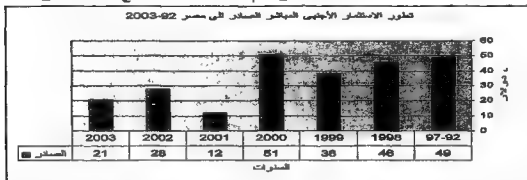
يوضح الشكل التالي زيادة نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي في مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٠ من ٩,٩% إلى ٢٥,٦%، ثم انخفاضها إلى ١٩,٨% عام ٢٠٠٠، ولكنها ارتفعت إلى ٢٦,٢% عام ٢٠٠٣.



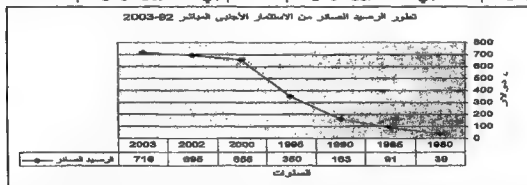
ويلاحظ أن هذه النسب وإن كانت تزيد عن المستوى العالمي المحقق خلال الفترة (٩٢-٢٠٠٣)، إلا أنها تقل عن المستوى المحقق في الدول النامية والذي ارتفع من ١٢,٤% عام ١٩٨٠ إلى ٢١,٤% عام ٢٠٠٣. وانخفاض هذه النسبة يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر كان أسرع من نمو تكفلات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: تطور تنفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مصر Outward خلال الفترة (١٩٧-٢٠٠٣)

بلغ المتوسط السنوي لتنفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مصر نحو ٤٩ مليون دولار خلال الفترة (٩٧-٩٧)، وحدث انخفاض مستمر في هذه التدفقات منذ عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٢ حيث انخفضت من ٤٦ مليون دولار إلى ٢١ مليون دولار. ويلاحظ أن أعلى قيمة لهذه الاستثمارات كانت في عام ٢٠٠٠ حيث بلغت ٥١ مليون دولار في حين أن أقل قيمة لها كانت ١٢ مليون دولار وذلك في عام ٢٠٠١ كما هو موضح بالشكل التالي.



من جهة أخرى كما هو في الشكل التالي - فقد زاد رصيد هذه الاستثمارات من ١٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٦٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٧١٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣.

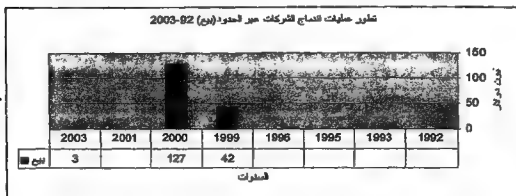


وغير بالذكر، أن نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت قد انخفضت من نحو ٠,٤% في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى ٠,٢% عام ١٩٩٩، ثم انخفضت انخفاضا حادا عام ٢٠٠١ لتبلغ نحو ٠,١% ولكنها ارتفعت إلى ٠,٢% عام ٢٠٠٣. كما أن نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة قد زلت من ٠,٢% عام ١٩٨٠ إلى ٠,٤% عام ١٩٩٠، ثم إلى ٠,٩% عام ٢٠٠٣.

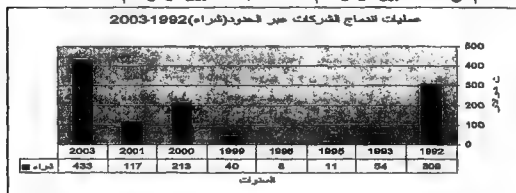
رابعا: أداء مصر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وفيما يتعلق بأداء مصر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيبها وفقا لمؤشرات الأونكتاد، فقد انخفض ترتيب مصر في مؤشر لمكانيات جذب الـ FDI إلى المرتبة المبعون خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) بانخفاض درجة واحدة مقارنة بالفترة (٩٩-٢٠٠١). في حين ارتفع ترتيب مصر في مؤشر الأداء إلى المرتبة ١٢٣ خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣) مقارنة بالمرتبة ١١٣ خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢). وقد تم تصنيف مصر ضمن مجموعة الاحتمالات المنخفضة Below Potential حيث أنها تتميز بارتفاع احتمالات تسدق الـ FDI وأداء منخفض الـ FDI.

خلاصا: عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود في مصر
Cross- Border M&A كانت عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود في مصر **Cross- Border M&A** كما يلي:-
 أولا بالنسبة لعمليات البيع فقد ارتفعت من ٤٢ مليون دولار عام ٩٩ إلى نحو ١٢٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت انخفاضاً بالغا في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٣ مليون دولار.



ثانيا: أما عمليات الشراء فقد انخفضت من ٣٠٩ مليون دولار عام ٩٢ إلى ٨ مليون دولار عام ٩٩ ثم إلى ٣ مليون دولار عام ٩٨ ولكنها ارتفعت إلى ٢١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٤٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل ٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢.



خلاصا: الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر
 وفيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر يلاحظ زيادة نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر في السنوات الأخيرة نتيجة قيام الحكومة المصرية بالعمل على استكمال عملية الخصخصة والانفتاح على السوق العالمي، حيث بلغ عدد الشركات متعددة الجنسية طبقا للتقرير السنوي لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ والتي ساهمت في شركات تم تأسيسها في المجال الصناعي طبقا لقانون الاستثمار حوالي ١٧٥ شركة برؤوس أموال مصدرة بلغت ٧ مليار جنيه وتكاليفها الاستثمارية تجاوزت ١١ مليار جنيه وقد ساهمت هذه الشركات في توفير حوالي ٣٧ ألف فرصة عمل مباشرة وقد توزعت هذه الشركات على النحو التالي: ١٠٠ شركة في صناعات الغزل والنسيج، ٢٢ في الصناعات الغذائية، ٣٥ شركة في الصناعات الكيماوية، ٦٤ شركة في الصناعات الهندسية، ٦ شركات في صناعات مواد البناء، ١٩ شركة في الصناعات المعدنية، ١٨ شركة في الصناعات الدوائية. ويلاحظ أيضا ارتفاع نسبة المساهمات الأجنبية سواء في الشركات التي تم تأسيسها

٤٠ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ من ص ١٠٥-١٠٩

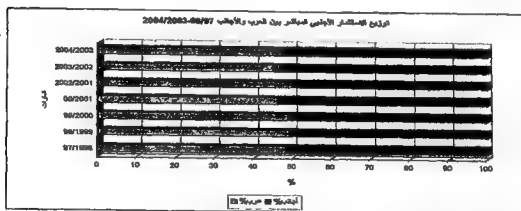
طبقا لقانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ٩٧ أو طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث ارتفعت من ١٤,٣% عام ٢٠٠٢ الى ٢٥,٧% عام ٢٠٠٣، ارتفعت من ٤,٨% عام ٢٠٠٢ الى ١٨,٣% عام ٢٠٠٣ على الترتيب^١.
سابعاً: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر^٢:
أ- طبقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة:

يتضح من الجدول (١١) بالمالحق الإحصائي -وكما يتضح من الشكل التالي- استحواذ قطاع الصناعة بنحو ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر في السنوات من ١٩٩٧/١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ يليه المناطق الحرة والتي استحوذت على ما بين ١٨%- ٢٨%، بعد ذلك للقطاعات التمويلية والخدمية بنحو ١٨,٨% -٢٣,٢% خلال نفس الفترة.



ب- طبقا للعرب والأجانب:

يتضح من الشكل التالي استحواذ الدول الأجنبية على النسبة الأكبر في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة ٩٨/٩٧-٢٠٠٣/٢٠٠٤ وذلك بالمقارنة بالمساهمات العربية، وهذا وقد بلغت أعلى نسبة تفاوت من الاستثمارات الأجنبية والعربية في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (٨% تقريبا) بحيث سجلت الاستثمارات الأجنبية في ذات العام نحو ٥٤ مليار جنيه مقابل ٤٦ مليار جنيه للاستثمارات العربية، وأدنى نسبة تفاوت كانت في عام ١٩٩٩/١٩٩٨ (٢% تقريبا) بحيث بلغت الاستثمارات الأجنبية ٥١ مليار جنيه مقابل ٤٩ مليار جنيه للاستثمارات العربية.



^١ لمزيد من التفاصيل تراجع وزارة التجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهرية، يناير ٢٠٠٤ ص ٦٢.
٤٢ البنك الأهلي المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، للنشرة الاقتصادية، العدد (٤)، المجلد (٥٧)، ٢٠٠٤ ص ٨٩-٩٠

الفصل الرابع

عقبات الاستثمار الأجنبي

المباشر في مصر

على الرغم من الجهود المبذولة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر، إلا أن هناك عدد من العقبات التي تعوق تدفق هذه الاستثمارات بالقدر المأمول، وفيما يلي نذكر لأهم هذه العقبات وجهود الحكومة لمواجهتها^{٤٢}.

- أولاً: الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر فيما يلي:-
- ١- الافتقار إلى حرفة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر لدخل مصر وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.
 - ٢- عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار ولتباع سياسات غير مرنة وفعالة في التعامل مع المستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات.
 - ٣- البيروقراطية والعراقيل التي تواجه عملية الاستثمار بشكل عام والأجنبي منه بشكل خاص.
 - ٤- نقص العمالة الماهرة والمدرية اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي.
 - ٥- لقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر -بوجه عام- على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى.
 - ٦- ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية المقدمة إلى الدول النامية ومن بينها مصر خاصة بعد لوحدة الأوروبية.
 - ٧- على الرغم من أن الإعفاءات الضريبية التي يوفرها النظام الضريبي في مصر تخفض من عبء السعر للفعال للضريبة، إلا أنها لا توفر لمصر موقعاً تنافسياً في جذب الاستثمارات مقارنة بدول أخرى مثل إسرائيل وتونس، وذلك بسبب تصميم نظمها الضريبية على نحو لا يتسم بالوضوح والشفافية ذلك أن الحوافز الضريبية وأن كانت مفيدة للمشروعات القائمة إلا أنها لا تساعد على جذب مشروعات جديدة. كذلك فإن الحوافز قد لا تكون فعالة بالنسبة للشركات التي يتوجب عليها دفع ضرائب مماثلة في البلد الأم عند تحويل الأرباح مثل الشركات الأمريكية العاملة في مصر. كذلك فإن تعقد النظام الضريبي يمثل عائقاً رئيسياً أمام الشركات خاصة في ظل أنظمة حوافز ضريبية مختلفة (معاملة الشركات التي تعمل في المناطق الحرة). هذا فضلاً عن الصعوبات التي ينطوي عليها التقدير والتنبؤ بالالتزامات الضريبية بالإضافة إلى فض المنازعات الضريبية التي يمكن أن تستغرق لحظها عشر سنوات^{٤٣}.

^{٤٢} فبينك الأعلى المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، النشر الاقتصادي، العدد

(٤٤)، المجلد (٥٧)، ٢٠٠٤.

^{٤٣} تقدر إحدى الدراسات أن سعر الضريبة الفعلي على الآلات والمعدات في الأنشطة للصناعة حوالي ٣٢% في الأنشطة الخدمية حوالي ٤٦% ويبلغ هذا السعر على الاستثمار في المخزون ٥٧% في النشاط الصناعي بحوالي ٤٦% في النشاط الخدمي، في حين أن سعر الضريبة الفعلي على الأرض فيبلغ مستوى سابقاً أي أن النظام الضريبي الحالي يلحاز ضد الاستثمار في المعدات والآلات وضد الاستثمار في المخزون، كذلك فإن الاستثمار الذي يمول بالأرباح المحتجزة يتعرض لعبء ضريبي أعلى من الاستثمار الذي يمول عن طريق الدين وذلك راجع لأكافية خصم مصاريف الفائدة من الضرائب، راجع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مجلس الوزراء، يوليو ٢٠٠٤ ص ص ٢٨-٢٩

٨- إذا ما أجرينا تقريبا ابيئة لداء الأعمال في مصر في عام ٢٠٠٤ نجد -برغم تحصناتها المستمر مقارنة بأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣- أنها ما زالت بحاجة الى مزيد من الإصلاح والتيسير. تؤثر نظم ولوائح الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، بحيث أن تبسيط الإجراءات وتحسين لآليات انفاذ العقود والحفاظ على حقوق للمستثمرين يعد من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورة ايجابية. فكما يتضح من الجدول رقم (٦) بالملحق الاحصائي يتضح مايلي:-

- الوقت اللازم لترخيص منشأة في مصر هو ٤٣ يوم مقارنة بنحو ٨ يوم، ١١ يوم، ١٤ يوم، ٩٠ يوم في كل من سنغافورة، هونج كونج، المغرب، تونس على الترتيب.
- للوقت اللازم لتسجيل عقار في مصر هو ١٩٣ يوم مقارنة بنحو ٤ يوم في السعودية، ٥ يوم في تونس، ٨ يوم في لبنان، ٩٠ يوم في كل من سنغافورة، تركيا على الترتيب. ايضا يشكل الاقتصاد الخفي في مصر نحو ٣٥,١% مقارنة بنحو ١٣,١% في كل من سنغافورة والصين، ١٦,٦% في هونج كونج، ٤٠ .
- كما ان الحد الأدنى لرأس المال اللازم للمشروع كنسبة من الدخل الوطني للفرد في مصر يبلغ نحو ٨١٥% في حين يبلغ صفر في عديد من الدول النامية كما هو موضح بالجدول رقم ٦ من الملحق الاحصائي.

إضافة الى ذلك لا بد من ضرورة النظر في مادة الإفلاس من قانون التجارة وتوسيد الإجراءات المعقدة وتحديد مدة زمنية لإعلان الإفلاس فضلا عن ضرورة تفعيل إجراءات للصلح الولائي من الإفلاس بحيث يرى هؤلاء الخبراء أن نظام الإفلاس في مصر يعد سببا مباشرا في هروب الاستثمارات من مصر بسبب تخوف المستثمر من عقلة عمليات الخروج من السوق وصعوبة الإجراءات القانونية وطول مفاوضاتها، مما يشكل إهدارا للوقت والمال، فالوقت اللازم لإنهاء إجراءات الإفلاس في مصر هو ٤,٢ سنة مقارنة بنحو ٨ شهور في سنغافورة ونحو عام في كل من هونج كونج وجامايكا وحوالي ١,٨ سنة في المغرب، ١,٣ سنة في تونس .

ثانيا: أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار

اتجهت الحكومة المصرية خلال المرحلة الأخيرة الى اتباع سياسة اقتصادية تهدف الى جذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة، بحيث قامت بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين المناخ المناسب لجذب الاستثمار عموما والأجنبي بصفة خاصة، ومثال ذلك مايلي:-

- ١- صدور قانون تعديل ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤، بحيث يعد الإطار القانوني لحد العناصر الأساسية لتحسين المناخ الاستثماري الجديد، وكان قد صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة، ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وتم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧، وبعد ذلك جاء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتلاه صدور القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، ثم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار والذي تم تعديله أخيرا بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤. وقد هدف هذا التعديل الى تيسير إجراءات الاستثمار على جميع المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب لتشجيع الاستثمار والتغلب على معوقاته^{٦٠}.

^{٦٠} راجع مساهمة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، مؤتمر أنشاسيا الإصلاح العربي: الرؤية والتحديات، مكتبة الإسكندرية ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤، ص ١٥-١٦.

^{٦١} 2-٦ pp ٢٠٠٤, July, Investment Climate Report, Egypt, Embassy of the United States of America.

٢- استحداث وزارة جديدة للاستثمار تجمع بين القطاعات التي كانت تتبع وزارة قطاع الأعمال العام والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة لموق المال والمجلس الأعلى للتأمين والهيئة المصرية للرقابة على التأمين والهيئة العامة للرقابة على التمويل العقاري. وقد تحدثت أهداف هذه الوزارة في تصنيف مناخ الاستثمار وإزالة المعوقات أمام المستثمرين وتفعيل الدور الأساسي للهيئة العامة للاستثمار في الترويج للمستثمر المحلي والأجنبي وإيجاد الثقة بين المستثمر والحكومة وفك تشابك المستثمرين كما تهدف إلى إيجاد الثقة بين المستثمر والحكومة وفك تشابك القوانين المنظمة للاستثمار لتهيئة مناخ ملائم لأحداث التتفق المأمول في الاستثمار الأجنبي إلى مصر.

٣- تحرير الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية^{٤٧} وتبني سياسة نقدية جادة مع اتباع سياسة مالية توسعية مع عدم تدخل الحكومة في قوى السوق فيما يخص بالأجور والأسعار هذا بالإضافة إلى التحديدات الضريبية المنتظرة.

٤- تخفيض التعريف الجمركية وإزالة القيود المفروضة على الواردات بهدف تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري وتحسين المناخ الاستثماري وجعله أكثر جذباً ومحفزاً للاستثمارات الأجنبية والمحلية بحيث يعمل هذا التخفيض على تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية وفتح الفرصة لجميع المستثمرين وخاصة الأجانب لاندخال كافة مستلزمات الإنتاج من سلع رأسمالية وآلات ومعدات وبيع وسيطة بتكاليف أقل عما سبق. وقد عالج هذا القرار تشوهات ضخمة بالتعريف الجمركية والتي كان ينتج عنها الكثير من البيروقراطية كما راعت للتعريف الجديدة لمواءمة بين الحماية والكفاءة الاقتصادية (حيث أن الاقتصاد المصري ولقطاع الانتاجي يحتاجان خلال هذه المرحلة إلى الحماية الرشيدة وليس الحماية المطلقة). هذا بالإضافة إلى إنشاء المركز الضريبي الجمركي النموذجي الذي ساعد على تطوير أساليب التعامل الجمركي. ٥- تفعيل المزيد من الاتفاقيات والتربيات الاقتصادية، حيث بدأ مع مطلع عام ٢٠٠٥ تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة بين الدول العربية وكذا تم للتوقيع على بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكوز)^{٤٨}.

^{٤٧} للتفاصيل راجع: حسين عبد المطلب الأسرج، إداء السياسة النقدية في مصر ١٩٩٧-٢٠٠٤ بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٥-٧ مايو ٢٠٠٥، ص ٨-٩

^{٤٨} للتفاصيل حول هذا البروتوكول راجع المرفق رقم ٢ بالملاحق الإحصائي

الفصل الخامس

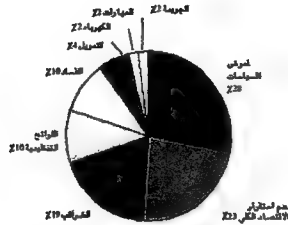
استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

وعلى الرغم من إقبال العديد من التعديلات على القوانين وللشروعات في مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها فإنها لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. فالبيانات تؤكد ضالة نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصلت هذه التدفقات إلى نحو ٢٣٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٢,٢٨ مليار دولار في المغرب، ١,٣٤ مليار دولار في السودان ونحو ٦٣٤ مليون دولار خلال نفس الفترة بينما بلغت هذه التدفقات نحو ١٠,١، ١٠,٧٨، ١٣,٥٦، ١١,٤١ مليار دولار في كل من البرازيل، المكسيك، هونغ كونج، سنغافورة على الترتيب خلال عام ٢٠٠٣. من ناحية أخرى فإن البيانات تؤكد حدوث تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت بنحو ٥ أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠٠٠، ٤,٥٠ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٨ كما أنها انخفضت خلال عام ٢٠٠٣ بنحو ٦٣% مقارنة بالعام السابق. وفيما يلي عرض لأهم استراتيجيات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

أولاً: تصنيف مناخ الاستثمار:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجموع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في البلد المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار. ويحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية. وتأثير تلك الأوضاع والظروف ملابا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية. وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات. وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتربطة ببعضها ثابت أو شبه ثابت. إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة. ومن ثم فهي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض. مما يخلق بالتفاعل مرة، وبالتداعي مرة، أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصولها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال. من جانب آخر يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي. بأننا تلك التي تقسم بعجز طفيف في الموازنة العامة. يوعز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن نموله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. والتي تنصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم. سعر صرف مستقر. بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن للتنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات^١. والسياسات والسلوكيات الحكومية. تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة. ولهذا فإن تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥ يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة. بما في ذلك حماية حقوق الملكية. عقد أشرار للتقرير إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل ٥١% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما يتضح من الشكل التالي:

^١ على عبد القادر على، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ٤-٥



ملحظة: نسبة الاستثمارات التي تنفذها الشركات من بين دولها ومؤسساتها المحلية والخاصة والعمومية هي 23%، والنسبة المباشرة هي 19%، والنسبة الأجنبية هي 10%، والنسبة المحلية هي 10%، والنسبة الحكومية هي 10%، والنسبة الخاصة هي 10%، والنسبة العامة هي 10%، والنسبة الاجتماعية هي 10%، والنسبة الثقافية هي 10%، والنسبة الرياضية هي 10%.

كما خلص التقرير إلى أنه من شأن تحسين وضوح ومطووعة السياسات وحده أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة ٣٠%^١.

ويبرز تقرير البنك الدولي المشار إليه أربعة تحديات أكثر عمقا ينبغي على الحكومات المعنية معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار في بلدانها:

- الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي، فأغلبية الشركات في البلدان النامية أفادت عن قيامها بدفع الرشاوى عند التعامل مع المسؤولين، وينظر العديد منها إلى الفساد على أنه أحد العقبات أمام أعمالها حاجة للمعالجة. كما أن النفوذ الكبير الذي تمارسه الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي يشوه هذه السياسات وطرق تطبيقها.
- خلق مصداقية للسياسات الحكومية. إذ يكون للقوانين الجديدة التي يتم سنّها أثر ضئيل حيثما كانت الشركات لا ترى بأن تلك القوانين سيجري إنفاذها أو تعزيزها.
- تشجيع المشاركة الشعبية. من شأن الإخفاق في بناء مساندة الجمهور لخلق مجتمع أكثر إنتاجية لإطاء خطى الإصلاحات وتعرض استقراريتها للخطر.
- مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية. تؤدي المناهج المنقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.

ويجب التأكيد على أنه نتيجة للتطورات والاتجاهات العالمية الحديثة وتجارب الدول المتعددة في جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر^٢، لابد من إعادة نظر وتصويب في بعض السياسات في المجالات الاقتصادية والنظريات التي تعتمد عليها فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص بل تعداه لتشمل حزمة متكاملة من العناصر الضرورية التي لابد من توفرها مجتمعة منها:-

- ١- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستبعدة شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

^١ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى <http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005>

^٢ راجع المرفق رقم (٣) والمرفق رقم (٤) بالملحق الإحصائي

- ب- تكامل السياسات الصناعية والنفدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.
- ت- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفوء مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة لتتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.
- ث- تبسيط الإجراءات الادارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وإيجاد الحلول لها.
- ج- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبما يكفلطمأنينة المستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها، بالإضافة الى ضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة^١.
- ح- تقديم وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتخفيف الاستثمار في المشاريع التي تضيف الى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

إنّ ذلك فانه لتحسين مناخ الاستثمار في مصر وفي ظل إنشاء وزارة للاستثمار في مصر يجب دراسة دمج قوانين الاستثمار في قانون موحد للاستثمار يحتوي على كل من قانون الشركات وقانون حوافز وضمانات الاستثمار وقانون التجارة وغيرها من القوانين ذات الصلة بإنشاء وعمل وتصنيف الأنشطة الاستثمارية سواء المحلية منها أو الأجنبية. حيث أن التنظيم الجيد والإجراءات المبسطة والمهنة تقضى على انتشار الأنشطة غير الرسمية وتشتجع الاستثمارات الأجنبية كما لكانته العديد من التقارير الدولية المتعلقة بهذا المجال والتي أفادت بأن تنفيذ الإجراءات وعشوائية اللوائح التقيدية وتقضى الفساد وضعف تنفيذ العقود يعد من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري في في الدول النامية.

-تدعيم القطاع المالي: أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب التي استغلت من الاستثمارات وحقت أداء اقتصاديا أفضل . كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدره الاقتصاد على مقاومة

^١ يؤكد تقرير مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٤ (Global Corruption Report ٢٠٠٤) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International أن الفساد في المشاريع الحكومية الكبيرة عفة كداه في طريق التنمية المستدامة وأنه بسبب خسائر فادحة في المال العام اللازم للتعليم والطبية للصحة وتخفيف حدة الفقر والمؤشر عبارة عن استطلاع للاستطلاعات يمسك مدى إدراك رجال الأعمال والمحاسبين السياسيين المقيمين وغير المقيمين فيه ويؤسس مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٤ إلى ١٨ عالية مسح قامت به ١٢ مؤسسة مستقلة بين على ٢٠٠٢، ٢٠٠٤ قدمتها إلى منظمة الشفافية، ويوجب استغناء ٣ استطلاعات على الأقل للدخول في ذلك المؤشر والمؤشر يتكون من عشر نقاط إلى الصفر بحيث تكون الدولة التي تقترب من العشرة أقل فسادا والعكس بالنسبة للدولة التي تقترب من الصفر. وتوصي المنظمة الدول التي حققت ثل من ٧ نقاط بعمل إصلاحات إدارية. وقد حصلت مصر على ٣,٢ نقطة ناتجة من عمل ثمانية استطلاعات لتحل المرتبة ٧٧ على مستوى العالم من بين ١٤٦ دولة شملها التقرير لتكون مع كل من بلن، ومالي، والمغرب، وتركيا. وهو الأمر الذي يتطلب جهدا خاصا وعمل العديد من الإصلاحات في هذا الشأن. لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر التقرير راجع www.transparency.org/surveys/cpi وعن وضع مصر راجع الفصل الثامن من التقرير المشار اليه ص ١٨٤-١٨٩

الصدفمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي، نظرا لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود. ووبرغم الجهود المختلفة التي بذلت لاصلاح القطاع المالي (يمثل الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية وقطاع التأمين أهم مكونات القطاع المالي في مصر) خلال العقد الماضي من خلال إجراءات التحرير المالي وزيادة كفاءة الرقابة المالية، فإن الأمر لا زال يتطلب نظرة جديدة أكثر شمولاً لاصلاح وتطوير القطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي على نحو خاص، وفيما يلي عرض لأهم التحديات التي تواجه القطاع المالي في مصر وسبل مواجهتها^١.

١- **الجهاز المصرفي:** يلاحظ أن رأس المال الأساسي للجهاز المصرفي المصري وصل إلى نحو ٥,٤ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٠,٦ مليار دولار، ٨,٩ مليار دولار في كل من السعودية والإمارات على الترتيب، ونحو ٤,٢ مليار دولار ٣,٧ مليار دولار في كل من لبنان والأردن على الترتيب في عام ٢٠٠٢. إضافة إلى ذلك فقد تصف القطاع المصرفي المصري أيضا بانخفاض العائد على كل من رأس المال، والمخاطرة، الأصول حيث بلغ ٩,١٠,٥%، ١٠,٥% على الترتيب مقارنة بنحو ١٦,٧%، ٨,٠%، ٢,١% على الترتيب في السعودية، بنحو ١٤,٥%، ١٠,٩%، ١,٩% على الترتيب في الإمارات، بنحو ١٧,٤%، ١٢,١%، ١٧,٠% على الترتيب في الكويت، بنحو ١١,٥%، ١٢,٠%، ١,٥% على الترتيب في عمان. وهناك عدد من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي منها :-

١- عدم كفاءة الإدارة المصرفية ونقص الكوادر المؤهلة، ضعف الهياكل المالية لبعض البنوك ووجود منافسة شرعية غير صحيحة بين البنوك لجذب قلة محدودة من العملاء وهو ما ينتج عنه استبعاد العميل الأفضل وزيادة المخاطر التي تتحملها البنوك دون مقابل مجز.

٢- انخفاض معدلات نمو الائتمان المصرفي بصورة ملحوظة وانخفاض كفاءة وربحية العمليات المصرفية بوجه عام، كما أن البنوك عملت على توسيع الهامش بين الإقراض ورفع أسعار الخدمات مما أثر سلباً مرة أخرى على تكلفة الأموال وكفاءة العمليات المصرفية. وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو الائتمان المصرفي في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليصل إلى ٣,٦% مقارنة بنحو ١,٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويتوقع أن يصل إلى ٤,٣% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلا أنه ما يزال يقل بكثير عما كان محققاً في عامي ٩٩/٩٨، ٩٩/٩٨، والذي بلغ ٢٤,٦%، ١٢,٠% على الترتيب.

٣- مشكلة الديون غير المنتظمة وظاهرة لتعثر وما يتبعها من تأثير سلبي على اقتصاديات وإداء البنوك.

٤- كثرة عدد البنوك وقلة عدد الفروع وتركزها إقليمياً لحد أن أصبحت الفروع الإقليمية مراكز للتكلفة وليس للإيراد.

ولمواجهة هذه التحديات يلزم:-

- إصلاح وتطوير البنوك وإعادة رسميتها ودمج الكيانات الصغيرة منها وتحقيق تطبيق كفاءات قواعد الرقابة المالية والإشراف على زيادة معدلات الائتمان وذلك من خلال وجود الإطار التنظيمي لتسليم لعمليات وسياسات البنك أو ما يسمى بحوكمة البنك والاهتمام بالكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي.

^١ راجع ورقة التوجه الاقتصادي للحزب الوطني الديمقراطي، المؤتمر السنوي الثاني للحزب الوطني الديمقراطي متاح في موقع الحزب على الانترنت www.ndp.org.eg/1nd.conference/eco-1.asp

- التنسيق بين سياسات إدارة الأصول والخصوم لكل بنك وتطوير نظم المعلومات بالجهاز المصرفي واستخدام التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى تطبيق نظم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة.
- إيجاد البيئة المناسبة للتوسع في عمليات الاقتراض المصرفي وتقديم خدمات ودوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربحية الأموال المستثمرة ومواجهة ظاهرة التعتز وما يتبعها من تأثير سلبي على لقتصاليات وأداء البنوك.
- حت البنوك التي تتمم بقدرة محدودة للاستمرار والمنافسة على الاندماج مع البنوك الكبيرة أو بيعها للاستحواد عليها بما يدعم من قوتها ويمزز من قدرتها على المنافسة والاستمرار.
- ضرورة توسيع قاعدة الملكية والجهاز المصرفي والذي تستند فلسفته على إعادة إحياء برنامج تخارج المال العام من الشركات المشتركة والذي يشمل المساهمات العامة في البنوك المشتركة بالإضافة إلى تفعيل نصوص قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بما يسمح بالمساهمة في زيادة رؤوس أموال البنوك العامة وعلاج مشكلاتها ورفع كفاءتها وبخاصة المادة رقم ٤٩ من القانون المشار إليه والتي تبيح للمصريين ولغيرهم تملك أموال البنوك دون التقيد بحد أقصى ينص عليه في أي قانون آخر.
- ٢- قطاع التأمين: لهذا القطاع أهمية بالغة في تجميع المدخرات واستثمارها سواء بشكل مباشر بالاشتراك في مشروعات لقتصالية أو غير مباشرة عن طريق الإيداع بالبنوك أو الاستثمار في بورصة الأوراق المالية.
- وتكمن أهم التحديات التي تحول دون قيام هذا القطاع بدوره المنشود فسي جذب المدخرات الاختيارية ما يلي:-
 - نقص الوعي التأميني .
 - لقتاد السلوك الانخاري.
 - خضوع أقساط التأمين للرسم والمخفات التي تصل إلى ٢٠% في تأمينات الممتلكات والمسؤوليات ١٥% في التأمينات البحرية.
 - وللهوض بهذا القطاع لابد من:-
 - استصدار التشريعات التي أعدت بالفعل مشروعات قوانينها مثل مشروعات التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث كل من السيارات والحريق والحوادث التي تقع بالتجمعات بمشروع التأمين الطبي بمشروع قانون صناديق التأمين الخاصة.
 - إعادة النظر في الضرائب والرسوم التي يتم تحميلها على أقساط التأمين بالإضافة إلى إعادة هيكلة شركات التأمين ودمج الكيانات الصغيرة في كيانات تأمينية قوية وفتح الباب أمام القطاع الخاص للمساهمة في رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين والاعتماد بتسمية الوعي التأميني والسلوك الانخاري ودراسة تسويق وثائق التأمين من خلال البنوك.
- ٣- بورصة الأوراق المالية: لما عن التحديات التي تواجه تطوير بورصة الأوراق المالية فتمثل أهمها في نقص السيولة وانخفاض عدد الشركات المتدولة بالنسبة لاجمالي للشركات المقيدة والذي بلغ ١٠% فقط عام ٢٠٠٣ بالإضافة إلى قلة إصدارات سندات القطاع الخاص وغلبة السندات للحكومية بويضا الاعتماد على البنوك بصفة أساسية لتمويل الأنشطة الإنتاجية وللخدمة بوضف مشاركة المؤسسات المالية المختلفة في أسواق الأوراق المالية بحيث أن جملة استثمارات صناديق التأمينات الاجتماعية على سبيل المثال لم تتعد ١% فقط من اجمالي استثماراتها بولخيرا المنافسة الشديدة من المراكز المالية الإقليمية.

ولمواجهة هذه التحديات يلزم ما يلي ١:-

أولاً : للتنسيق بين السياسات العامة المنظمة لسوق المال ، وإتباع سياسة اقتصادية مشجعة على الادخار .

ثانياً : تنمية الوعي بأهمية الادخار والاستثمار فى الأوراق المالية .

ثالثاً : تنشيط المرض والطلب فى سوق الأوراق المالية.

رابعاً : استحداث وتنويع الأوراق المالية المصدرة بالسوق.

خامساً : العمل على تعدد جهات اصدار الأوراق المالية وضبط إيقاع التعامل بالسوق غير المنظم.

سادساً : تعزيز الإشراف والرقابة على السوق وإيجاد نظام فعال للمعلومات لرفع كفاءة السوق.

سابعاً : تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

ثامناً : العمل على تنمية استثمارات الأجانب بسوق الأوراق المالية المصرية

تاسعاً : العمل على تشجيع التعاون الاقليمى

- تنمية الموارد البشرية: لا شك أن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي يتطلب تنمية العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته وبصفة خاصة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشرى) للقادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، ويلاحظ فى هذا الخصوص عدم قدرة العامل المصرى على المنافسة وذلك لانخفاض مهارته ومحدودية قراءته على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة. ويمكن إيجاز اهم سياسات تنمية العنصر البشرى فى النقاط التالية:

- مزيد من المخصصات المالية لتطوير وتنمية الموارد البشرية.
- اعادة تخطيط وهيكلة النظام التعليمى وتنمية القدرات البحثية والابداع لدى التلاميذ واتاحة وسائل اخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم وتمويل الشهادات والأبحاث العلمية ولتنى تتفق مع مجالاتهم.
- توفير الكوادر المتخصصة والمؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالاستثمار الأجنبى.

- الاهتمام بعنصر الترويج للاستثمار فى مصر: على ظل ازدياد حدة المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبى فإن اعداد استراتيجية للترويج للاستثمار فى مصر يعد امرا ضروريا للغاية كما ان إنشاء مؤسسة تكون مهمتها الترويج للاستثمار فى مصر اصبح ضرورة لا بديل لها. ويضعطلع هذه المؤسسة بتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق فى الداخل والخارج ووضع الضوابط والاجراءات للالزمة لتنظيم المواعيد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة فى كافة المجالات (الصناعة، توفير النقد الأجنبى، نقل التكنولوجيا، التصدير...)، ويجب التأكيد على زيادة استخدام البريد الالكترونى فى خدمات التسويق عبر ارسال النشرات التعريفية والبيانات

١ حسين عبد المطلب الأسرج، أليات تفعيل البورصة المصرية لتنمية الادخار، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٥٧٧-٥٧٨ : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء، القاهرة، إبريل/نوبه ٢٠٠٥ ص ٥٤٧-٥٧٧

المصطفية والأحداث الهامة والفتنيمات المستحدثة بشكل غوري ودوري للمشاركين. كما يجب اعطاء أولوية لمجموعة خاصة من السياسات منها:-

- اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تصن من سمعة البلاد وبيئته الاستثمارية كالثقافية وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية والحوافز والنظم المؤسسية والإدارية وخمسات بعد الاستثمار.
- اتخاذ الإجراءات التي تقود المستثمر الأجنبي إلى المساهمة في تنمية القدرات المحلية واستخدام الموردنيين المحليين وتنمية المهارات المحلية وترقية القرارات التكنولوجية.
- تطوير عدد من السياسات الوطنية الخاصة بمعالجة الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات متعددة الجنسية من حيث الممارسات المضرة بالمنافسة وآثار تذبذب التكتفات على ميزان المدفوعات ونقل الأنشطة والتقنيات الملوثة للبيئة، لاندثار المنتجات الوطنية...

-الإصلاح السياسي: إن نجاح سياسات التنمية بوجه عام وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي بوجه خاص مرهون بإجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصرية. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه محمود نحو العولمة والانتماج وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصادات الدول لابد من خلق مناخ ديمقراطي يضع المواطن وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية تعزز من المشاركة الشعبية ومن دور المجتمع المدني وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعا وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية وتتيح لهم النقد والإيجابية في معالجة السلبات وكشف الممارسات الفاسدة، وذلك باعتبار أن المواطن هو مفتاح تغيير وتيسير جميع الأمور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي وهو القادر على تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين بكافة أنواعها وإزالة العقبات البيروقراطية التي تقف في سبيلهم.

-تشجيع التكامل المالي العربي: ضرورة العمل اعطاء أولوية لجذب رؤوس الأموال العربية من المصارف الأوروبية والأمريكية ودراسة مدى إمكانية قيام شركات متعددة الاقطار العربية تكون بمثابة قاطرة للاستثمار العربي على غرار الشركات متعددة الجنسيات لكي يأخذ المال العربي دورا رئيسيا في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية وتفعيل السوق المالية العربية^١، ويطلب ذلك ضرورة توافر سوق النقد التي تعمل على توفير الأصول النقدية السائلة ذات الأجل القصير مثل نون الخزافة والأوراق والكمبيالات التجارية وكذلك سوق رأس المال لتوفير القروض طويلة الأجل التي تحتاجها الدول العربية لسدفع عجلة التنمية^٢.

١ على الرغم من التطور الملحوظ في أداء البورصات العربية إلا أنها مازالت تنصف بالعديد من الصفات ويقابلها العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأسواق لدورها التنموي المنشود لمزيد من التفاصيل راجع:-

- حسين عبد المطلب الأسرج، تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣ مع دراسة خاصة بالبورصة المصرية، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد ٧٩، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٢٣-٤٢
حسين عبد المطلب الأسرج، آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، مكتب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٠٩، مايو ٢٠٠٥.

٢ لمزيد من التفاصيل حول أداء البورصة المصرية وآليات تطويرها راجع:

وجدير بالذكر، أنه برغم تكمي موضوع عودة الأموال العربية المهاجرة فإنه لم تتصدى - حتى الآن جهة مالية أو بحثية عربية لرصد ومتابعة تقديرات هذه الأموال على أسس علمية. ولهذا تختلف تقديرات هذه الموال بشكل لافت للنظر فأحيانا تتضمن استثمارات القطاع العام (خاصة الموال النفطية) الى جانب استثمارات القطاع الخاص والتي يصعب حصرها وتخضع لعدة اعتبارات منها نوعية الاستثمار (ودائع، أسهم، سندات، صناديق الاستثمار، أصول مالية أو عقارية) ، والتوزيع الجغرافي، والعملاء المستثمر فيها ومدى تأثيرها بتذبذب أسعار صرف هذه العملات على قيمة الأصول، وكذلك مدى تأثيرها بتقلب أسعار النفط وعلائذ التي تؤثر على مستويات الإيرادات والاتفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط^١. ويلاحظ من الجدول التالي مدى تباين تقديرات الأموال العربية المهاجرة والتي تم تقديرها بما يتراوح ما بين ٨٠٠ مليار دولار الى نحو ٣ تريليون دولار^٢.

الجهة	التقديرات بالمليار دولار
١ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)	٨٠٠-١٠٠٠
٢ اتحاد المصارف العربية	١٠٠٠-١٥٠٠
٣ مجلة فرانكفورت ليكونوميك ريفيو الصينية	١٢٠٠
٤ منظمة العمل العربية	٢٢٢٠ (حكومي وخاص)
٥ مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة	١٥٠٠ (تشروات الخاصة)
٦ المنتدى الاسلامي الدولي	٣٠٠٠ (حكومي وخاص)
٧ تقديرات علمية أخرى	٢٤٠٠
٨ صندوق النقد العربي	٢٨٠٠
٩ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية	٨٠٠-١٠٠٠ أموال سعودية
١٠ مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية	في الخارج منها ٧٠٪ في الولايات المتحدة
١١ جمعية الاقتصاديين البحرينية	٨٠٠-١٢٠٠ الاستثمارات الخارجية في الخارج
١٢ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	١٤٠٠
١٣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	١٤٠٠
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بنشرة ضمان الاستثمار ٢٠٠٤/٤ ص ٨	

- حسين عبد المطلب الأسرج، أليات تفعيل الورصة المصرية لتنمية الانخار، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٧٧-٥٧٨، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء، القاهرة، ابريل-يونيه ٢٠٠٥ ص ٥٣٩-٥٨٧

- تحليل أداء السوق المصري للأوراق المالية المصرية خلال التسعينيات بحث غير منشور مقدم الى معهد التخطيط القومي استيفاء لمنطلقات الحصول على دبلوم المعهد، مركز التخطيط العام، عام ٢٠٠٠

^١ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بنشرة ضمان الاستثمار العدد ٢٠٠٤/٤ ص ٧-٨ تشير بعض المصادر أن أموال المصريين المغتربين في الخارج تقدر بنحو ١٢٠ مليار دولار بأموال المغتربين السوريين بما يزيد عن ٦٠ مليار دولار، وأموال اليونانيين المغتربين نحو ٢,٤ مليار دولار، راجع:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بنشرة ضمان الاستثمار ٢٠٠٤/٤ ص ٩

ووفق تقارير المصارف الدولية، فإن الأموال العربية المهاجرة تتركز جغرافيا في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧٠% ويتوزع النسبة الباقية على كل من الأسواق الأوروبية (خاصة لندن، جنيف) والأسواق الآسيوية. وتقدر هذه التقارير أن نحو ٤٠% من هذه الأموال تستثمر في محافظ استثمارية متنوعة وفي مجال العقارات، بما نسبته ٣٠% من استثمارات ذلك سيولة مالية (ودائع وإذونات) بنسبة ١٥% في أسواق المسندات خاصة المسندات الحكومية الأمريكية^١.

^١ من جهة أخرى تزيد أهمية تقديرات الأموال المحوّلة خارج الدول العربية من العمالة الوافدة لديها عما يعنى فرصا متنامية للاستثمار ويخلق نزيفا آخر للأموال. وفي هذا الصدد تقدر دراسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن حجم تحويلات العمالة الوافدة يوقتي تقدر بنحو ١٢,٩٥ مليون شخص، بلغت تركمها خلال الفترة (٧٥-٢٠٠٢) نحو ٤١٣ مليار دولار أي بمعدل ٢٧ مليار دولار سنويا، منها ١٦ مليار من السعودية، ٤,٨ مليار من الإمارات سنويا. وفي تقديرات أخرى فإن القطاع الخاص السعودي يحول للخارج سنويا نحو ٤,٨ مليار دولار، كما يحول الوافدون العاملون في المملكة نحو ١٣,٣ مليار دولار سنويا. راجع المصدر السابق مباشرة.

مؤشرات منقاة للاستثمار الأجنبي المباشر والائتاج الدولي ١٩٨٢-٢٠٠٣
جول رقم (١)

معدلات التغير السنوي %					القيمة بالأسطر الجارية بمليارات الدولارات			البيان
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٠-٩٦	٩٥-٩١	٩٠-٨٦	٢٠٠٣	١٩٨٢
-	-١٧	٤١,١	٢٧,٨	٣٩,٧	٢١,٥	٢٢,٩	٥٦,٠	٥٩
٢,٦	-	-	٣٩,٢	٣٥,١	١٦,٦	٢٥,٦	٦١,٢	٢٨
١١,٨	١٦,٧	٧,٤	١٩,١	١٦,٩	٩,٣	١٤,٧	٨٢,٥	٧٩٦
١٣,٧	١٣,٨	٥,٩	١٨,٥	١٧,١	١٠,٧	١٨,١	٨١٩,٧	٥٩٠
١٢,١	٣,٧	-٠,٩	٢,٧	١,٣	٥,١	١٠,١	٣٦١١,٣	١١٧٣٧
٩,٩	-٠,١	-٥,٦	٣,٨	٧,٤	٤,٢	١٣,٤	٧٢٩,٢	٢٢٨٥
					٤٨١٥			

المصدر: P١, P٢٠٠٤ UNCTAD, World Investment Report

جدول رقم (٢)
تطور علاقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا بشكل عام والتوزيع القطاعي له (١٩٩٢-٢٠٠٣)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	٩٧-٩٢	البيان
٥٥٩,٦	٦٧٨,٨	٨١٧,٦	١٣٨٨	١٠٨٦,٨	٦٩٠,٩	٣١٠,٩	إجمالي للتعليم
٣٦٦,٦	٤٨٩,٩	٥٧١,٥	١١٠٨	٨٢٨,٤	٤٧٢,٥	١٨٠,٨	أولاد للتعليم المتكاملة
٣١٠,٢	٣٨٠,٢	٣٦٨,٨	٦٩٧,٤	٥٠٠	٢٦٣	١٠٠,٨	أشهر للتعليم الثانوية
٢٩٥,٢	٣٧٤	٣٥٧,٤	٦٧١,٤	٤٧٩,٤	٢٤٩,٩	٩٥,٨	- الاتحاد الأوروبي
٢٩,٨	٦٢,٩	١٥٩,٥	٣١٤	٢٨٣,٤	١٧٤,٤	٦٠,٣	ب- التحويلات المتعددة
١٧٢	١٥٧,٦	٢١٩,٧	٢٥٢,٥	٢٣١,٩	١٩٤,١	١١٨,٦	تقنيا للتعليم الثانوية
١٥	١١,٨	١٩,٦	٨,٧	١١,٦	٩,١	٥,٩	أ- أفريقيا
٤٩,٧	٥١,٤	٨٨,١	٩٧,٥	١٠٧,٤	٨٦,٥	٣٨,٢	ب- أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٠٧,٣	٩٤,٥	١١٢	١٤٦,٢	١١٢,٩	١٠٢,٤	٧٤,٥	ج- آسيا والمحيط الهندي
١٠٧,٦	٩٤,٤	١١١,٩	١٤٦,١	١١٢,٦	١٠٢,٢	٧٤,١	- آسيا
٩٩,٩	٨٦,٣	١٠٢,٢	١٤٦,٧	١٠٩,١	٩٢,١	٦٩,٦	- جنوب وشرق آسيا
٢١	٢١,٢	٢٦,٤	٢٧,٥	٢٦,٥	٢٤,٣	١١,٥	- سوريا القسطنطينية والشرقية

المصدر : UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤

جدول رقم (٣)
تطور مكلفات الاستثمار الأجنبي المباشر فيسكن ومشاريع توليد والطاقة الكهربائية (١٩٩٢-٢٠٠٣)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	٩٧-٩٨	إجمالي العالم
٦١٢,٢	٥٩٦,٥	٧٧١,٥	١١٨٦,٨	١٠٩٢,٣	٦٨٩,٢	٣٢٨,٢	ولا تشمل الدول المتكيفة
٥٩٩,١	٥٤٧,٦	٦٥٨,١	١٠٨٢,٩	١٠١٤,٣	٦٣١,٥	٢٧٥,٧	١- أوروبا الغربية
٣٥٠,٣	٣٦٤,٥	٤٤٧	٨٥٩,٤	٧٦٣,٩	٤٣١,٥	١٩١,٧	٢- الاتحاد الأوروبي
٣٢٧	٣٥١,٢	٤٢٩,٢	٨٠٦,٦	٧٢٤,٣	٤١٥,٤	١٤٩,٩	٣- باقي دول المنطقة
١٥١,٩	١١٥,٣	٢٤,٩	١٤٢,٦	٢٠٩,٤	١٣١	٧٧,٦	٤- شرق آسيا
٣٥٠,١	٤٤	٥٩,٩	٩٨,٩	٧٥,٥	٥٣,٤	٥١,٤	٥- شرق آسيا
١,٣	٠,١	-٢,٥	١,٣	٦,٦	٢	٢,٢	٦- أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٠,٧	٦	١٢	١٢,٧	٣١,٣	١٩,٩	٩,٥	٧- آسيا والمحيط الهادئ
٢٢,١	٣٧,٩	٥٠,٤	٨٢,٩	٤١,٦	٣١,٦	٣٩,٦	٨- آسيا
٢٢,١	٣٧,٩	٥٠,٣	٨٢,٨	٤١,٧	٣١,٦	٣٩,٦	٩- جنوب وشرق آسيا
٢٢,٥	٣٤,٧	٤٥,١	٨٠	٣٩,٢	٣٢,٥	٣٩	١٠- أوروبا الوسطى والشرقية
٧	٤,٩	٢,٥	٤	٢,٥	٢,٢	١,٢	

المصدر : : UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤

جدول (٤) حصة الدول العربية من تطلعات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً بملين دولار (٢٠٠٣-١٩٩٥)

المجموع	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥
٦٤٢,٠٦	٥٥٩,٥٨	٦٧٨,٨	٨١٧,٦	١,٣٨٧,٩٥	١,٠٨٦,٧	٦٩٠,٠٩	٤٨١,٩	٣٨٦,١	٣٢١,١
٤٥٢٩,٩	٣٦٦,٥٧	٤٨٩,٩١	٥٧١,٥	١١٠٧,٩٩	٨٢٨,٤	٤٧٢,٥	٣٩٩,٧	٢١٩,٩	٩٠,٢,٥
١٦٨٦,٩٨	١٧٢	١٥٧,٦	٢١٩,٧	٢٥٢,٥	٢٢٦,٩	١٩٤,١	١٩٣,٢	١٥٢,٧	١١٣,٢
٢٠٣,٧٤	٢٠,٩٨	٣١,٢	٢٦,٤	٢٧,٥١	٢٦,٥٢	٢٤,٢	١٩,٠٣	١٢,٥	١٤,٢
٤٦,٧	٨,٦٢	٥,٤	٧,٧	٢,٦٣	٢٤٩٥	٨٧٤٠	٧,٢٩	٣,٥٨	٠,٢٥٥
٧,٧٧	٥,٠١	٣,٤١	٣,٥١	١,٠٤	١,٠٨	٤,٥	٣,٧٧	٢,٣٥	٠,٢٣
٠,٧٢	١,٥٤	٠,٧٩	٠,٩٤	٠,١٩	٠,٢٣	١,٢٧	١,٥١	٠,٩٣	٠,٠٨

نسبة الدول العربية للعالم % نسبة الدول العربية للاستثمار بشاره ضمان الاستثمار بالحد ٣، الكريت، ٢٠٠٤ ص ١٢ المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بشاره ضمان الاستثمار بالحد ٣، الكريت، ٢٠٠٤ ص ١٢

جدول (٥)
الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر كسبة إلى كل من تكوين رأس المال الثابت و تدفق المطن الاجمالي ٢٠٠٢-٩٢

	الاستثمار الأجنبي المباشر كسبة من التدفق المطن الاجمالي					الاستثمار الأجنبي المباشر كسبة من تكوين رأس المال الثابت				
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
٢٠٠٢	٢٤,٣	١٩,٨	٢٤,٣	١٩,٨	١٩,٨	٤,٣	٢	٣,٢	٦,٧	٥,٩
٢٠٠٣	٢٠,٨	١٧,١	١٢,٦	١٠,٥	٨,٧	١٠,٩	١٨,٧	٩,١٦	٨,٦٦	٦,٤
٢٢,٩	٣٣	١٩,٣	١٠,٢	٩,٣	٦,٦	١٠,١	٧,٥	١٢	١٩,٨	١٦
٢٠,٧	٢٠,٥	١٦,٦	٨,٩	٨,٢	٦,٢	١٠	٦,٧	١١,٥	٢١,٣	١٦,٢
٣١,٤	٣١,٩	٢٩,٣	١١,٣	١٤,٧	١٦,٣	١٠	٩,٩	١٣,١	١٤,٩	١٤,٧
١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٣

المصدر:-
الاستثمار الأجنبي المباشر كسبة من تكوين رأس المال الثابت ٢٠٠٤, pp٣٨٧-٣٩٨, UNCTAD, World Investment Report
- المصدر: الاستثمار الأجنبي المباشر كسبة من تدفق المطن الاجمالي ٢٠٠٤, pp٢٩٩-٤١٠, UNCTAD, World Investment Report

جدول ١٧
معدل نمو الأعمال في مصر لعام ٢٠٠٤

البيانات		مؤشر عام		مؤشر نمو الأعمال		مؤشر نمو الأعمال		مؤشر عام		مؤشر عام		مؤشر عام	
البيانات	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام	مؤشر عام
١.٨	٢١.٨	١٧	٢٤.٠	٢	٨٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٤	١١.٢	٢٩	٢٢.١	١	٨	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
١.٢	٢٠.١	١١	٢٢	٢	٥٧	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤.٢	٢١.٢	٤٢	٢٤.٢	٢	٢٢	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٢.٨	٢١.٢	٤٤	٢٩.٠	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤.٢	٢٠.٤	٥٥	٤١.٠	١	١١٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٤.١	٢١.٨	٤٠.١	٤١.٠	٢.١	٤٢.٠	٢.٨	١.٨	١.٨	١.٨	١.٨	١.٨	١.٨	١.٨
٤.١	١١.٢	٢٨	٢٠.٥	١	٢١	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
١	٨١.٢	١٦	٢١.١	١	٥٦	١٠	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
١.١	٢٢.٥	١٨	٢٠.٢	١	٥٤	١	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٢.٢	٢٥.٤	٢١	٢٠.٠	٥	١٤٢	٨	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٠.٨	٩١.٢	٢٢	٢٢	٥	٤	١٠	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٢١.٨	٢٦	٢٢.٧	١	٢٠	١	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٤	٢٨	٢٢	٥٥.٥	٧	١٤٤	٨	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٢.٤	٢٥.٢	٢١	٢٢.٠	١	٤	١	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤

المصدر:

World Bank ,Doing business in ٢٠٠٤-Removing Obstacles to Growth, Washington , USA ٢٠٠٤, pp1٨-١٢١

جدول (٧)
عدد الدول التي أعلنت تغييرات على نظم الاستثمار بها ١٩٩٢-٢٠٠٣

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١
٨٢	٧٠	٧١	٦٩	٦٣	٦٠	٧٦	٦٥	٦٤	٤٤	٥٧	٤٣	٤٢
٢٤٤	٢٤٨	٢٠٨	٢٥٠	٢٤٠	٢٤٥	٢٥١	٢١٤	٢١٢	٢١٠	١٠٢	٧٩	٧٩
٢٢٠	٢٣٦	١٩٤	١٤٧	١٣١	١٣٦	١٣٥	٩٨	١٠٦	٢٠٨	١٠١	٧٩	٧٩
٢٤	١٢	١٤	٣	٩	٩	١٦	١٩	٢	٢	١	—	—

المصدر: P.A. ٢٠٠٤ UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤

(أ) جدول رقم ١٩٩٠-١٩٩٩: مساهمة الأبنية في صناعة المستغلة باليدون دول (١٩٩٠-١٩٩٩)

الدول	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
تشاد: نسبة المساهمة الكلية										
مساهمة الاستثمار الأجنبي	١	١٠٠٩	٤١٥٩	٤٠٣٩	٢٩٦	١٩٩٠	٣٧٧٥	١٠٨٢	٤٩٨٢	١٩٩٩
نسبة المساهمة	٣٧٦	٨٣٤	٥١٦١	٧١٥٥	٥٥٠٨	٢٩٨٠	١٠٣٨٥	١٠٩١	٥٥٠٠	١٩٩٩
أوروبا: نسبة المساهمة										
مساهمة الاستثمار الأجنبي	٥٨٩	١٨٩٢	٢٠٩٩	٢٩٣٢	١٥٨٨	٤٧٧٨	١٨٨٠	٨٨٧٤	٥١٩٠	١٩٩٩
نسبة المساهمة	١٧٩٢	٢٥٥١	٣٩٢٩	٣٩٨٨	٣٩٥٧	٩٧٤٢	٥٤٤٩	١٦٥٣٧	٨٠٠٢	١٩٩٩
أمريكا الشمالية: نسبة المساهمة										
مساهمة الاستثمار الأجنبي	٦٣٥٨	٧٣٨٤	٤٠٣٧	٣٧١٥	١٠٤٩٩	٧٢٠٦	٦٤٤٨	١٢٤٨٦	٢١٥٣٥	١٩٩٩
نسبة المساهمة	١٠٩١٥	١٨٧٢٣	١٥٥٦٠	١٠٤٨٨	٨٤٩٩	٤٩١٦	٤٤٤٢	٣٣٨٩٢	٣٧٦٨٥	١٩٩٩
أفريقيا: نسبة المساهمة										
مساهمة الاستثمار الأجنبي	-	٢	١٤	١٣٨	٣٢٥	١٠٩	١٦	١٠٢	١٠٢	١٨٧١
نسبة المساهمة	١٧	١٧	٧٠	٤٢٧	١٠٢٤	١٨٥٨	٣٣٨٧	٢٤٨٠	٢٢١٣	١٨٧١
قطر: نسبة المساهمة										
مساهمة الاستثمار الأجنبي	١٩	٤	٤٤	١٦	٩٩٧	٣٨	٥٢٨	١٠٤٣	١١	١٠٤
نسبة المساهمة	٢٩	٩٩٦	١٥٥٧	٩٧٤	٢١٦٦	٩١٦	٨٨٩	١٧٩٤	١٧٤	١٨٥٩
إيطاليا: نسبة المساهمة										
مساهمة الاستثمار الأجنبي	٣٨	٥	٦٦	٥٦٦	٤٥٣	٢٧٥	٢٩٩	١٩٦٩	٦٩٤	٤١٨
نسبة المساهمة	٧٤	١١٢٩١	٢٠٧	٦٤١	٦٠٥	٤٧٣	٧٤٥	٢٣٤٨	١٣٥٦	٦٩٤

*- تشمل القيم برأسهم المقياس الذي كان دولي قبل عام ١٩٩٠، مع أن الأرقام من ١٩٩٠ فصاعدًا: صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢، ص ١٦٨.

جدول رقم ١
 ١٠ شركات متعددة الجنسيات مقرها في إقليم مراكش حسب الأصول الأجنبية عام ٢٠٠٢ (مليارات درهم مراكشي)

TNI %	الأجنبية			مساهمة	رأس المال	نوع النشاط	الفرع	الترتيب
	المساهمة	العمليات	الأصول					
٤٠,٦	١٥٠٠٠٠	٤٥٨٠٣	٢٢٩٠٠١	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	١	العمليات متعددة	مراكش	١
٨٥,٥	٥٩٦٩٧	٣٣٦٦٩	٢٠٧٩٢٢	الخدمات	٢	مجموعة الفاعل	مجموعة الفاعل	٢
٤٧,٧	١٨٨٤٥٣	٥٤٤٧٢	١٦٥٠٢٤	الخدمات	٣	مجموعة الفاعل	مجموعة الفاعل	٣
٨٦,٣	٩٧٤٠٠	١٥٥٩٨٢	١٢٦١٠٩	الخدمات	٤	مجموعة الفاعل	مجموعة الفاعل	٤
٢٧,٩	١٠١٠٠٠	٤٨٨٧١	١٠٧٩٢٦	الخدمات	٥	مجموعة الفاعل	مجموعة الفاعل	٥
٢٤,٥	٦٥٠٠٠	١١٤٩٤٤	٩٤٤٠٢	الخدمات	٦	مجموعة الفاعل	مجموعة الفاعل	٦
٤٥,٢	٨٥٠٥٧	٢٢٨٢٠	٧٩٤٣٣	الخدمات	٧	مجموعة الفاعل	مجموعة الفاعل	٧
٧٤,٩	٢٨٥٥٤	٧٧٩٦١	٧٩٠٣٢	الخدمات	٨	مجموعة الفاعل	مجموعة الفاعل	٨
٤٩,٦	١٠٢٠١٦	١٨١٨٧	٧٣٤٥٤	الخدمات	٩	مجموعة الفاعل	مجموعة الفاعل	٩
٦٥,١	٥٦٠٠٠	١١٦١٧٤	٦٠٨٠٢	الخدمات	١٠	مجموعة الفاعل	مجموعة الفاعل	١٠

تم إعداد هذا الجدول على أساس البيانات الواردة في التقرير السنوي لمجموعة الفاعل، الصادر عن شركة الفاعل، والذي تم إيداعه لدى المحكمة التجارية لمراكش.

UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤, TABLE A.1.٣, المصدر: ٢٠٠٤

جدول رقم ١٠ - شركات صناعة الأجهزة الكهربائية من قبل قطاعات الصناعة حسب الأصول الأجنبية على ٢٠٠٧ (بالطنين الفئوليات واحدة الفئوليات)

TMII %	الأجنبية		صناعة	بلد المنشأ	الشركة	الترتيب
	القطاعات	القطاعات				
٧١,١	١٢٩٩١٢	٨٠٨٨	٤٨٠١٤		Hutchinson Whampoa Limited	١
٧١,٤	٩٨٧٧	٢٤١٧	١٥٧٧٥		Singtel Ltd.	٧
٧١	٤٩٧٤	١١٠٠	١٢٢٠٠		Petronas-petroleum Nasional Berhad	٧
٧٧,٤	١٧٥٦٨	٤٢٦٦	١٢٩٩٢		Carrex S.A	٤
٢٨,٥	٢٨٢٤٨	١١٢٨٨	القطاعات الكهربائية والكهربائية		Samsung Electronics CO. Ltd	٥
٤٩,٢	٢٠٠٢٩	١١٢٨٧	٥٨٤٥		LG Electronics Tnc.	٦
٧٠,٧	١٠٠٠٠	٤٤٤٤	٥٧٢٤		Jardine Matheson Holdings Ltd	٧
٤٤,٨	١١١٨٧	٤٥٠١	٤٥٨٠		Naptime Orient Lines Ltd	٨
٥٨,٤	٧٢٨٨	١٥١٧	٤١٧٠		Citic Pacific Ltd	٩
٧١,٧	٩٨٠٧	٢٤٤١	٢٧٢٢		Sappt Ltd	١٠

TMII: تقديرات مؤشر الاستثمار عبر قوائم الشركات على الأصول الأجنبية أو قطاعات الصناعة الأجنبية على الأصول الأجنبية
 UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤, TABLE A.٢.١ المصدر

جدول رقم (١١)

توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالماليز جنيه طبقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة

القطاعات	الصناعية	الزراعية	الاشتائية	الساحلية	الخدمية	التمويلية	للمناطق الاجمالي	الحرة
١٩٩٨/٩٧	٧,٩	٠,٧	١,٣	٣,٤	٠,٧	٤	٧	٢٥
النسبة %	٣١,٦	٢,٨	٥,٢	١٣,٦	٢,٨	١٦	٢٨	١٠٠
١٩٩٩/٩٨	٧,٣	٠,٦	٢	٤,٣	٠,٨	٤,٦	٦,٦	٢٦,٢
النسبة %	٢٨	٢,٣	٧,٦	١٦,٤	٣	١٧,٦	٢٥,١	١٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٨,٤	٠,٧	٢,١	٤,٧	٠,٨٦	٥,٢	٥,٦	٢٧,٦
النسبة %	٣٠,٤	٢,٦	٧,٧	١٧,٢	٣	١٨,٨	٢٠,٣	١٠٠
٢٠٠١/٠٠	١٠	٠,٨	٢	٥	١	٥,٦	٥,٩	٣٠,٣
النسبة %	٣٣	٣	٧	١٧	٣	١٨	١٩	١٠٠
٢٠٠٢/٠١	١٠,٦	٠,٩	٢,٣	٥	٧,٥		٥,٧	٣٢
النسبة %	٣٣	٣	٧	١٦	٢٢		١٨	١٠٠
٢٠٠٣/٠٢	١٢,٣	٠,٩	٢,٤	٥,٧	١,٢	٧,٣	١٠,٣	٤٠
النسبة %	٣١	٢,٢	٦	١٤,٣	٣	١٨	٢٥,٥	١٠٠
٢٠٠٤/٠٣	١٣,٦	١,٠٢	٢,٤	٥,٨	٩,٧		٩,٠٧	٤١,٦
النسبة %	٣٢,٨	٢,٤	٥,٨	١٤	٢٣,٢		٢١,٨	١٠٠

المصدر: البنك الأهلي المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (٤)، المجلد (٥٧)، ٢٠٠٤، ص ٩٦

جدول (١٢)

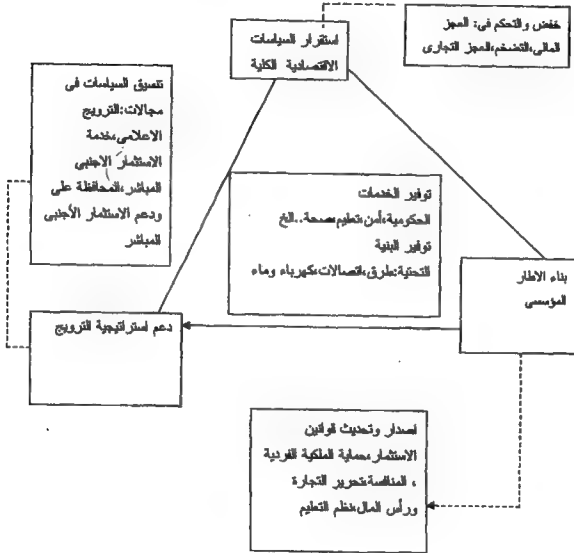
توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالماليز دولار بين العرب والأجانب (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٤/٠٣)

السنة	عرب	%	أجانب	%	الاجمالي
١٩٩٨/٩٧	١٢	٤٨	١٣	٥٢	٢٥
١٩٩٩/٩٨	١٢,٩	٤٩	١٣,٣	٥١	٢٦,٢
٢٠٠٠/٩٩	١٣,٤	٤٨,٥	١٤,٢	٥١,٥	٢٧,٦
٢٠٠١/٠٠	١٤	٤٦	١٦,٣	٥٤	٣٠,٣
٢٠٠٢/٠١	١٦	٤٩,٧	١٦,٢	٥٠,٣	٣٢
٢٠٠٣/٠٢	١٨,٧	٤٦,٧	٢١,٣	٥٣,٣	٤٠
٢٠٠٤/٠٣	١٩,٦	٤٧	٢٢	٥٣	٤١,٦

المصدر: البنك الأهلي المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، النشرة الاقتصادية، العدد (٤)، المجلد (٥٧)، ٢٠٠٤، ص ٩٦

الملاحق

ملحق رقم (١)
المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرضي آسيا سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الاسكوا، مرجع سابق، ص ٢٢

ملحق رقم (٢)

اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكواز)

تعد اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة خطوة علي الطريق للتوصل لاتفاق تجارة حرة بمعناه الواسع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت مصر قد بدأت منذ عدة سنوات حوارا مكثفا مع الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل لمثل هذه الاتفاقية إلا أنه تيسر التوصل لذلك نظرا لضرورة توفير عدد من الشروط والامكالات بالاقتصاد المصري وتم الاتفاق بتوقيع اتفاقية لطار تجارة حرة تعد تمهيدا لتسهيل الاقتصاد المصري لتوقيع اتفاقية تجارة حرة شاملة مع الجانب الأمريكي. ولاتوقع التوصل لمثل هذه الاتفاقية قبل عامين من الآن.

أولا: المقصود بالمناطق الصناعية المؤهلة: طرح الكونجرس الأمريكي في نوفمبر عام ١٩٩٦ مبادرة بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة Qualifying Industrial Zones ويرمز لها اختصارا (Q.I.Z) بهدف دعم الملام في منطقة الشرق الأوسط وفقا للقانون ٦٩٥٥ بولد تم عرضها على كل من مصر والأردن فسي حينها قبلها الأردن بينما أثارت مصر للتمهل لدراساتها كما أن الأوضاع السياسية في المنطقة من حيث تزايد التوتر وارتفاع حدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والاختلاف الواضح في عملية السلام بالمنطقة لم يوفر البيئة الملائمة لهذه مصر حوارا حول مثل هذه الاتفاقيات حتي ولو كان لذلك بعضا بفهمه الاقتصاد المصري ومع قرب انتهاء العمل بنظام الحصص مع بداية ٢٠٠٥ قلقت مصر بالتوقيع على اتفاقية الكواز مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية في الرابع عشر من ديسمبر ٢٠٠٤. ويقصد بالمناطق للصناعية المؤهلة تلك المناطق التي توافق عليها الحكومة الأمريكية بينما يتم تصميمها من قبل السلطات المحلية في الدول الراغبة في توقيع الاتفاقية كمناطق مغلقة ومحددة. وتدخل صادرات هذه المنطقة الي الولايات المتحدة بدون حصص أو رسوم جمركية أو ضرائب أخرى ويشترط لاقامة هذه المناطق أن تصادم للدولة المقامة بها المنطقة الصناعية المؤهلة بنسبة ٣٥% من القيمة المضافة للمسلطة المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية علي أن توزع نسبة أخرى علي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وفقا لاتفاق المصري فإن الحكومة الأمريكية تمنح مملكة تفضيلية من جانب واحد لكافة المنتجات المصنعة بتلك المناطق بدون أي تخفيضات في الجمارك أو لتقيود غير الجمركية من الجانب المصري. وتتمثل هذه المعاملة التفضيلية في حرية التناقل الفوري لكافة المنتجات المصنعة بهذه المناطق الي السوق الأمريكية دون تسمية جمركية. أو حصص كمية. أو غيرها من لتقيود طالما تراعي هذه المنتجات قواعد المنشأ وتستخدم لتسمية المنق عليها من المصنعات الإسرائيلية. ووفقا للاتفاقية فإن قواعد المنشأ المتعلق عليها تصل ٣٥% من قيمة المنتج يتم تصنيعها محليا علي أن تتضمن ١١,٧% مداخلات إسرائيلية.

وتم اختيار سبع مناطق صناعية المؤهلة تقع في ثلاث مناطق جغرافية كبرى بناء علي ثلاثة معايير:-

أولاً: حجم الصادرات للفئة الي السوق الأمريكية عام ٢٠٠٣.

ثانياً: مدى توفر امكالات التوسع في التصدير مستقبلاً.

ثالثاً: مدى توفر المصالة للماهرة في كل منطقة.

- والمناطق الجغرافية التي تقع بها هذه المناطق هي:-

١- منطقة القاهرة الكبرى: وتضم الماطر من رمضان وبها ٨٨ مصنعا قيمة صادراتها ٢٦٥ مليون دولار، وشبرا الخيمة وبها ٢٠ مصنعا وقيمة صادراتها ٥٧ مليون دولار، ومدينة نصر الصناعية وبها ١٩ مصنعا قيمة صادراتها ١٤ مليون دولار، ١٥ مايو وبها ٣ مصانع قيمة صادراتها ٤٨ مليون دولار وبيلاخ عدد العاملين بهذه المنطقة نحو ١٥٠ ألف عامل.

٢- منطقة الإسكندرية الكبرى: وتضم الإسكندرية ويرج العرب والمعلمية وبها ٥٩ مصنعا قيمة صادراتها ٢٠٧ مليون دولار وعدد العاملين بها ٢٥ ألف عامل.

٣- منطقة القناة: وتضم في مرحلتها الأولى مدينة بورسعيد وبها ٢٢ مصنعا وقيمة صادراتها ٥٩ مليون دولار و----- مليون ٣٦ ألف عامل-----

ثانياً: مزايا الاتفاق: بدأت الاتفاقية بنحو ثلاث مناطق شمال المناطق الصناعية بالمناطق الصناعية المؤهلة التي تم اختيارها بها نحو ٦٠% من إجمالي المنشآت الصناعية كما تستوعب ٦٣% من إجمالي المصانع ويقتدر الاستثمار الصناعي بها نحو ٥٨% من إجمالي الاستثمارات ومعظمها يعمل في صناعة المنسوجات والملابس والأغذية والصناعات الهندسية والمعدنية.

- يستفيد من هذا الاتفاق كافة المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة من غذائية أو منسوجات أو أثاث أو صناعات معدنية، كما يستفيد منها مصانع للطايعين العلم وللخمس للقائمة بهذه المناطق سواء كانت مصانع صغيرة أو كبيرة.
 - يكون تطبيق نظام التركيز اختياري على المصانع القائمة بالمناطق الصناعية التي تم اختيارها حيث إن المصانع تتمتع بحرية تطبيق هذا النظام من عدمه.
 - وبالنسبة للمصانع خارج النطاق الجغرافي للمناطق الصناعية المؤهلة والراغبة في الاستفادة من تيسيرات التركيز فوفقاً لمبدأ مصر للتجارية هناك العديد من فرص للتصدير الأجنبي للمنطقة العربية أو للكمبوسا أو الاتحاد الأوروبي يمكن الاستفادة منها وعدم الاقتصار على التيسيرات في السوق الأمريكية، ويمكن إعطاء هذه المصانع أولوية في خطة وزارة التجارة الخارجية والصناعة من خلال تقديم مساعدة فنية ومن خلال برنامج تحديث الصناعة أو من خلال صندوق تنمية الصادرات وقد يكون هناك احتمال لزيادة عدد المناطق كما حدث في الأردن وفقاً لمدى نجاح التجربة.
 - لا يوجد توقيت زمني لانتهاج المزايا الممنوحة بمقتضى هذه التيسيرات وإنما تصد مرحلة انتقالية مهيأة لتطبيق اتفاق منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية كما لا يوجد أي التزامات ضمن التيسيرات المقدمة بضرورة وجود مساهمة إسرائيلية في رؤوس أموال المشروعات بهذه المناطق.
 - لا يقدم أية التزامات في المقابل، ولا يرتبب عليه أي تعديل في أراضي الدولة أو في حقوق المباداة، المرتبة على المصانع المختلفة بالمناطق الصناعية المؤهلة ومن ثم على الاقتصاد المصري وذلك في ضوء ماحقته تجربة المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن. ومن بين هذه الفوائد فيما يتعلق بالاقتصاد القومي :-
- ١- المساعدة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من الإغاثيات التنضيلية التي تتمتع بها مصر سواء مع الاتحاد الأوروبي أو المنطقة العربية أو دول الكومبوسا .
 - ٢- حق الفلذ الحر إلى الأسواق الأمريكية وتقدر هذه الأرقام بنحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات المقبلة.
 - ٣- المتوقع أن تؤدي تلك الاستثمارات إلى زيادة معدلات النمو وفوائد المزيد من فرص العمل لنحو ٣٠ ألف فرصة عمل خلال ذل الفترة.
 - ٤- تجنب الضرر الذي كان متوقفاً أن يصيب صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة المهمة فور إلغاء نظام الحصص المفضل به عند التصدير للولايات المتحدة بداية العام ٢٠٠٥. فالرغم من أن الحصص كانت مقصورة على بعض منتجات السيج والملابس الجاهزة فإنها كانت كغلة بلفد مايقرب من ٦٠٠ مليون دولار كصادرات نسجية مصرية للسوق الأمريكية فيما يمثل اتفاق المناطق الصناعية للمؤهلة فرصة لدخول هذه المنتجات دون قيود كمية أو جبركية للسوق الأمريكية وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة في هذا السوق الضخم أيضاً تمتد التيسيرات لتشمل كافة المنتجات الخاصة بهذه الصناعة فيما كانت المنتجات المصرية تخضع لتعريف جبركية تتراوح بين ١٠ و ٣٣% وفقاً لنظام الحصص. ومن المتوقع وفقاً للدراسة زيادة صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى السوق الأمريكية لتبلغ نحو ٥ مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة وذلك في ضوء تجربة الأردن التي ارتفعت صادراتها النسجية للولايات المتحدة بأكثر من ٢٨٠ مثلاً لترتفع من ٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٥٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣.
 - ٥- استعادة المنطقة الصناعية ببورسعيد من الدخول ضمن الاتفاقية خاصة مع التوجه لإلغاء المدينة الحرة عام ٢٠٠٧ وتحول عدد كبير من الماملين بالمشاط التجاري للعمل في مشروعات المناطق الحرة. كما أن المنطقة الحرة ببورسعيد حققت نجاحاً كبيراً في التصدير للخارج بنسبة ١٠٠% ووصلت صادراتها حتى سبتمبر ٢٠٠٤ لنحو ٩٧ مليون دولار وأصبح لها علاقات وثيقة بالشركات في السوق الأمريكية.
 - ٦- من المتوقع أيضاً أن تنفع تلك المناطق الصناعية المؤهلة لزيادة الاستثمارات والإنتاج للاستفادة من حرية الدخول للسوق الأمريكية وتقلدي فقدان ١٥٠ ألف فرصة عمل كما هو متوقع مع إلغاء نظام الحصص العام المقبل بالاضافة إلى توليد مايقرب من ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة في هذه الصناعة.

ويتوقع للمراقبون وفق للدراسات التي تمت بهذا الخصوص أن تحقق مصر مزايا وفوائد اقتصادية من خلال

هذه الاتفاقية تفوق ملحق في الأردن نظرا لما تتمتع به مصر من قاعدة للتجارة وصناعية واسعة فضلا عن تزايد احتمالات جذب مصر للمزيد من الاستثمارات في ضوء اتساع السوق المصرية مقارنة بنظيرتها الأردنية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تفقيطات مصر التجارية مع كل من الكويتا والمنطقة العربية والاتحاد الأوربي.

رأبما: **المعلقون:** هناك العديد من المخاوف بشأن هذا الاتفاق سواء مخاوف سياسية أو اقتصادية ولكن يتم التركيز على عدد من المخاوف التي تتعلق بالجانب الاقتصادي منها:

- ١- تخوف البعض من تأثير مثل هذه المناطق على تجارتنا مع الاتحاد الأوروبي إلا أنه من اللافت أن التيسيرات المقدمة من الجانب الأمريكي لفرض منها تقديم فرص جديدة للصناعات المصرية ويبقى أمام كل صناعة اختيار السوق الملائم لها والقدرة على مراعاة قواعد المنشأ الخاصة به.
- ٢- تخوف البعض من إمكانية استيراد مصر لمصالة أسبوية كما حدث في الأردن أو لمصالة من إسرائيل ولكن من أهداف الاتفاقية رفع مستويات التشغيل المحلية وبالتالي غير وورد استيراد مصالة لها بديل فسي السوق المحلي أقل تكلفة والقوانين المصرية تنظم عمليات استيراد مصالة من الخارج.
- ٣- التخوف من أن تستغل إسرائيل مصفيتها المحتكر الوحيد لهذا المكون - للنسبة المقررة في رفع الأسعار أو توريد مستزومات لا تتفق مع المواصفات العالمية مما يضر بالصناعة المصرية ولهذا كان يجب أن تستغل الاتفاقية على إمكانية لجوء الجانب المصري لاستيراد هذه المكونات لما من الولايات المتحدة نفسها أو من المصادر المحلية أو تحديد الجانب الإسرائيلي لشريك يمكن للجوء إليه إذا تم الإخلال بالمواصفات.
- ٤- التخوف من اختراق المنتج الاقتصادي العربي ولجوء بعض الدول العربية للدخول في مثل هذه الاتفاقيات بدلا من التكامل الاقتصادي العربي مما يضر بتعزيز التعاون الاقتصادي العربي أو تفقيطات مماثلة قد يتم الاتفاق عليها مع الجانب الأمريكي شريطة أن تقوم هذه الدول بالتطبيق مع إسرائيل خاصة وأن معظم الدول العربية أصبحت تعاني من زمامات اقتصادية وزيادة معدلات البطالة ومصبوبة الفدا إلى الأسواق العالمية مخاصة في ظل إمكانية تراجع الدور الذي كان يلعبه النفط في الماضي.
- ٥- تخوف البعض من أن نفرد الجانب الأمريكي بالموافقة على أي تعديلات لاتفاق الكوريز قد يضر بالجانب المصري إذا ما طالب بأي تعديل في مصالحه نظرا للتكايح الأمريكي الممهود لإسرائيل مما قد يدخل بالتوازن.
- ٦- يرى البعض أن نص الاتفاق على أن تعد لاجتماعات اللجنة المشتركة الربع سنوية بين القدس وقباهرة بالتبادل بتمارض في الأساس مع قرار التقسيم وأن ذلك يعد اعترافا بشرعية الاحتلال الإسرائيلي للقدس بشقيها وكان من الأفضل أن يدخل للنص إلى أن تكون لاجتماعات اللجنة المشتركة الربع سنوية في إسرائيل ومصر بالتبادل بدلا من القدس وقباهرة.

ملحق

نص الاتفاقية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل (يشار إليهما فيما بعد 'الطرفين') أخذن في الاعتبار الذكرى الخامسة والعشرين للتوقيع على اتفاقية السلام بين الطرفين وراغبين في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لمصلحة الطرفين، قد اتفقا على إبرام هذا البروتوكول. وإذ إن امتطلبات القسم ٩ من قانون منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لعام ١٩٨٥، كما هو معدل، وإعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رقم ٦٩٥٥، المشار إليهم فيما بعد بـ'التشريع والإعلان'، وبناء على توصية قطاع الخاص للطرفين، قد اتفقا على إقامة المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) وإعلان من حكومة الولايات المتحدة الموافقة على اعتبارها كمناطق صناعية مؤهلة طبقا للتشريع والإعلان.

المادة الأولى - الحدود الجغرافية تحدد الطرفان هذا المناطق التالية التابعة لدولتهما كمناطق محددة يمكن للمع أن تدخلها لأغراض التصدير دون مداد ضرائب أو رسوم، بغض النظر عن دولة منشأ تلك البضاعة. بالنسبة للحكومة المصرية: المناطق التي يحددها الطرفان ووافق عليها الممثل التجاري للولايات المتحدة والمحددة - ددة - في الملحق (أ) له هذا البروتوكول. بالنسبة للحكومة الإسرائيلية: المنطقة الواقعة تحت رقابة الجمارك الإسرائيلية داخل حدود الأرض المنقطعة عن - ددة - حدود نقطة - ددة - من - ددة - نيتز - ددة - . وعلي أساس التشريع الوطني الخاص بكل من الطرفين، تضع السلطات المختصة لمصر وإسرائيل الإجراءات

اللزامة لفرض تأكيد سرعة تدفق البضائع إلى داخل أو خارج هذه المناطق. ويكون الفرض من هذه الإجراءات تأكيد التنفيذ التام لقواعد الضرائب والرسوم وفقا لهذا البروتوكول في حالة دولة اسرائيل، وفيه عندما تسهم المصانع الواقعة خارج المنطقة بجزء من نسبة ٣٥ في المائة الحد الأدنى من المكونات المطلوبة بموجب التشريع والإعلان فإن سلطات الجمارك الإسرائيلية ستضمن أن المكونات المستوردة من الخارج والمتضمنة في صناعة السلع المشجونة إلى داخل المنطقة ستكون مغطاة من الضرائب.

المادة الثانية - اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة:

١- يوافق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة التي يكون لها المسؤوليات المذكورة في ملحق (ب)، لتحديد المنتجين الواقعين داخل المناطق الصناعية المؤهلة التي تتضمن تمولون اقتصاديا رئيسيا بين مصر واسرائيل. وتكون السلع الملتجة في هذه المناطق بواسطة منتجين مدرجة أسماؤهم بملحق (ب) المشار إليها فيما بعد بـ "اللقائمة") تمت الموافقة عليهم بمعرفة للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة. ستكون مؤهلة للإعفاء من الضرائب عند دخولها إلى الولايات المتحدة. إذا كانت تلك السلع يتوافر بها متطلبات هذا البروتوكول وملاحظه بالإضالة إلى التشريع والإعلان.

٢- تجتمع اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بالتبادل في القدس وفي القاهرة كل ثلاثة شهور، أو عند طلب أحد الأطراف أيهما أقرب. وتتخذ اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة خلال الربع الأخير من كل عام اجتماعا للتعلم من مجال الأعمال بحيث تتوفر فرصة للمشاركة فيه رجال الأعمال والأشخاص الآخرين من كلا الجانبين الذين لديهم اهتمام بالمناطق الصناعية المؤهلة. ويقد هذا الاجتماع بالتبادل في مصر واسرائيل.

ج- يحق لممثل عن الولايات المتحدة المشاركة في اجتماعات اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كمرافق.

د- يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن تقرر أن المشروع مؤهل لمعاملة المناطق الصناعية المؤهلة إذا:

١. كانت الشركة من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة والشركة من الجانب الإسرائيلي يساهم كل منهما بنسبة لا تقل عن ٢٠% من إجمالي تكلفة الإنتاج للسلع المؤهلة للإعفاء من الضرائب، مع اعتماد الأرباح. وكذلك حتى إذا لم تكن التكاليف تعتبر جزءا من نسبة ٣٥% الحد الأدنى المطلوبة للمكونات. ولهذا السبب فإن التكاليف يمكن أن تتضمن المواد ذات المنشأ، والأجور والمرتبات، والتصميم، والبحوث والتطوير، واستهلاك رأس المال المستثمر. والنفقات العامة التي تتضمن المصروفات التسويقية، الخ.

٢ - تعتبر الشركات الإسرائيلية العاملة في المناطق الواقعة تحت رقابة الجمارك الإسرائيلية هي فقط التي يعترف بها لأغراض تطبيق المساهمة الإسرائيلية وفقا لما ورد في الفقرات (١) و (أ) و (ب) بحالفيه.

هـ - تصدر اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة شهادة تسري لمدة عام واحد، تقر بأن الشركة تقع ضمن من المدخلات للمناطق الصناعية المؤهلة.

١ - يمكن فقط للشركات الواقعة في المناطق المذكورة في المادة الأولى أن تطلب تلك الشهادة.

٢ - تسري هذه الشهادة لفرض أن الشركة مؤهلة للإعفاء من الضرائب بموجب أحكام هذا البروتوكول. وذلك فقط عندما يكون اسم الشركة مدرجا في القائمة الموضحة في الفقرة (و) لنشاء.

٣ - يكون للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة سلطة إلغاء هذه الشهادة فقط إذا لم يتم الوفاء بمتطلبات هذا البروتوكول وملاحظه.

و - تزود اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كل ربع عام بصورة فورية سلطات جمارك الولايات المتحدة مكتب التزلم للجمارك مكتب السجلات) وسلطات الجمارك بقائمة الشركات التي لها حق في الإعفاء من الضرائب لفترة أربعة عام التالي فقط طبقا لأحكام هذا البروتوكول.

تكون الشركات التي نفتت كافة المتطلبات لهذا البروتوكول وملاحظه خلال فترة الربع عام السابق هي المؤهلة لإدراجها في قائمة الربيع عام التالي.

المادة الثالثة - قواعد المنشأ: اتفق الطرفان على أن منشأ أية منتجات نسجية أو ملابس يتم تصنيعها في المناطق المؤهلة بغض النظر عن منشأ أو مكان تصنيع أي من مكوناتها أو موادها التي تسبق دخولها إلى أو التي تسحب لاحقا من - هذه المناطق، يتم تحديدها طبقا فقط لقواعد منشأ المنتجات النسجية والملابس

توربا الجنوبية	الصغير	لوزدانا	الصين	تونس	إسرائيل	توربا
بذلك استحوذت إسرائيل على إسرائيل التي كانت تحت الاحتلال. كما تم تسليح قوة إسرائيلية للعمليات عسكرية من مصر حتى إلى حدود مصر.	الاحتلال، ولا في مصر المحتلة الأخيرة بمقتضى القانون. كما تم تسليح إسرائيل للعمليات عسكرية من مصر حتى إلى حدود مصر.	بذلك استحوذت إسرائيل على إسرائيل التي كانت تحت الاحتلال. كما تم تسليح قوة إسرائيلية للعمليات عسكرية من مصر حتى إلى حدود مصر.	بذلك استحوذت إسرائيل على إسرائيل التي كانت تحت الاحتلال. كما تم تسليح قوة إسرائيلية للعمليات عسكرية من مصر حتى إلى حدود مصر.	بذلك استحوذت إسرائيل على إسرائيل التي كانت تحت الاحتلال. كما تم تسليح قوة إسرائيلية للعمليات عسكرية من مصر حتى إلى حدود مصر.	بذلك استحوذت إسرائيل على إسرائيل التي كانت تحت الاحتلال. كما تم تسليح قوة إسرائيلية للعمليات عسكرية من مصر حتى إلى حدود مصر.	بذلك استحوذت إسرائيل على إسرائيل التي كانت تحت الاحتلال. كما تم تسليح قوة إسرائيلية للعمليات عسكرية من مصر حتى إلى حدود مصر.

الهدف	توصيف المشكلة	تدابير تحسين نتائج الاستثمار	الهدف
الهدف	<ul style="list-style-type: none"> • صعوبة الإجراءات الإدارية • البطالة وقلة الاستثمار • فقدان جهود على المستثمرين 	<ul style="list-style-type: none"> • التوسع في فتح الموانئ الدولية • والتربية • تحسين إجراءات الاستثمار 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير القطاع المصرفي • إصلاح كاسل لأرباح القطاع من اقتناء القصوى من • القطاع
أكثر تحقيق مبيعات تحسين نتائج الاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> • أكثر بنى حجم استثماراتها على ٥ ملايين دولار • إحصاء من شريحة النخبة في قيمة رأس المال • حرية تحويل رأس المال والأرباح دون أي قيود • حق الاستثمار لأجنبي شراء الأراضي وتملكها ملكية دائمة • مملوكة المستثمرين الأجانب بملس مملوكة المستثمرين • فصولين دون أي تفرقة من حيث الحقوق والإجراءات • إنشاء مناطق تنمية الحرة؛ تم إنشاء ٦ مناطق للتجارة الحرة • تقع كلها في أقاليم استراتيجية وذلك لسهولة وسرعة حركة • نقل البضائع إلى فري التجارة الدولية • التمازج والاتصالات الدولية؛ قدمت بقدرة في يوليو ٢٠٠٠ • بتجميع العديد من الشركات القطاعية للاستثمار مع العديد من الدول • مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، الهند والصين، بالإضافة • إلى بعض الدول الأوروبية 	<ul style="list-style-type: none"> • الموانئ الدولية والصربية • إصلاح كاسل لأرباح القطاع من اقتناء القصوى من • القطاع 	<ul style="list-style-type: none"> • توسيع نسبة الاستثمار للمحلي • الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي • من ٢٠١٣ عام ١٩٩٣ إلى ٢٠١٣ عام

المؤثر	توصيف العلاقة	مبادرات تحسين نتائج الاستثمار	القياسات المتبعة	التأثير المتوقع لمبادرات تحسين نتائج الاستثمار
	الأجانب - حصة من إجمالي الاستثمارات. حيث أن هناك بعض الأجانب ليس كغيرهم من الاستثمارات الأجنبية بالاستثمار إلا في حدود ضيقة.		<ul style="list-style-type: none"> - تتبع التغيرات في تدفقات الاستثمارات في مجالات جديدة. - يتوقع لفرنس بعدد 270 من الأرباح حصة 1 مليون. - معدل 70% من الخسائر على الأرباح لمدة 10 سنوات في حالة مزاولة النشاط نشاطها في منطقة مختلفة مطلقاً. - خصص 50% من الرسوم والرسوم الأرباح الموزعة على الاستثمارات المبرجة بمدة سنوات مازالت والتأثير. • ليس من إجراءات الاستثمار - وضع نسبة حصة الأجانب بالمستثمارات تصل إلى 70% بالنسبة للمستثمارات الأجنبية والإستراتيجية 70% في بعض الاستثمارات الأخرى. - فتح للأجانب والاستثمار في جميع قطاعات باستثناء منطقة الطاقة والأمن والتجارة. - موزعة تنقلية لوضع نسبة ملكية الأجانب في 50% من حلقه التنقلية في 16 قطاعاً منها. 	<ul style="list-style-type: none"> • ارتفاع كمالات الاستثمار الأجانب الانتقال إلى البلد من 2.74 مليار دولار عام 1990 إلى 2.4 مليار دولار عام 2000.

<ul style="list-style-type: none"> • ترفع معدل نمو الاستثمار المحلي الإجمالي من ٢,٥% كمعدل في الفترة ١٩٨٣-١٩٩٣ إلى ٦,٦% في ٢٠٠٣. • ارتفاع وحيد الاستثمار بالقطاع المأوى في الأردن من ٦١٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠ إلى ٦,٤١ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٦. 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير الإطار المؤسسي • تم إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار عام ١٩٩٥ وقدم هذه المؤسسة مجموعة من الخدمات مثل: <ul style="list-style-type: none"> - تحديد فرص الاستثمار - تسهيل ترخيص مشاريع الاستثمار - تقديم معلومات فنية حول الإجراءات والبيانات لمساهمة الاستثمار وتوطئتها للمستثمرين المحليين - مساعدة المستثمر في العثور على مواقع لتكليف المشروع - هذه الخدمات بين الأكراد المستثمرين من القطاع الخاص ومسؤولين من الحكومة. - تطوير دعم مستمر ودائم للشركات الناشئة بالشركاء المحليين وتأسيسه وحمل التكليف على أرض الواقع. • المواءمة لآلية وكيفية - تطوير الاستثمار على أرباح الشركات والخدمات 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير الإطار المؤسسي. • تقديم المواءمة الفورية والمالية. • تعزيز التعاون الدولي والإقليمي. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم كفاية البنية التحتية. • عدم توافر بيانات عن قطاع الاستثمار. • عدم الإجراءات الإدارية.
--	---	--	---

الأردن

الرموز	توصيف الصلابة	ملاحظات تحسين نتائج الاستطلاع	نقائص النتائج	آثار تطبيق مبادئ تحسين نتائج الاستطلاع
			<ul style="list-style-type: none"> - إحصائية بواقع 75% أو 50% أو 25% واحدة عشرة سنوات: بناءً على مقياس وشروط الشروع. - إعطاء الأصول الثابتة المستقرة من الرسوم والضرائب الجبرية. - إعطاء قطع كفاء: الأصول الثابتة المستقرة من الرسوم والضرائب الجبرية. - إعطاء الأصول الثابتة. - إعطاء الجوانب الخام المستقرة والمستخدمة في الصناعات التصنيعية من الرسوم الجبرية. - حصة تحويل رأس المال والأرباح والضرائب إلى الخارج وبمصلحة للتحصيل. • التعاون الدولي والإقليمي وقامت بأزوت على عدد من الاتفاقيات المبرمة الدولية من بينها: <ul style="list-style-type: none"> - اتفاقية التجارة الأوروپية التي ساهم توقيعها عام 2000. - اتفاقية تجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تم توقيعها في أكتوبر 2000 وبمصلحة حوز التخليد في ديسمبر 2000. 	

المركبات الكيميائية الاستخدام	أسماء المنتجات	معلومات تصنيف مخاطر الاستعمال	توصيف المخاطر	البيئة
	<ul style="list-style-type: none"> • الإسبري القشريعي: إصدار لكارون جديد لاستثمار الألبان المبكر في يناير 2013. ويهدف هذا التعاون إلى إنشاء الشركة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتمثيل الإجماع الدولية في رعاية مشاريع في مكان واحد "Investment 2000" الخواري القشريعي وإثباتها - إنشاء الآلات وتعدت من الرسوم الجمركية ورسوم صندوق تشجيع الاستثمار. بهذا الخلع يمكن تسليح المؤسسات القوية و/أو رسوم صندوق قطر - يتم صندوق رسم استثمار قروض مبدرة لتقدمات التي تزيد على شاطئ الصندوق ذات الأثرية بقيمة 50٪ من صندوق قطر ورسوم القرض - يتم صندوق تشجيع الاستثمار قروض بقيمة 50٪ من صندوق الأبحاث والعمليات لإنتاج الخلب التي يتم شراءها من أجل توفير العائد والتطوير. - مصنع لإنتاج بروتين صلب في مصنع لمنتجات 		<ul style="list-style-type: none"> • القشري يمكن نمو واضح. • وجود لهب، انفجار وأضرار. • وجود بعض القشور على حسب حذر التلوث بالأكسجين. 	

الهيئة	توصيف الصلابة	ملاحظات تضمن نتائج الاستشراف	أكثر تقييمات مبيعات تضمن نتائج الاستشراف
	<ul style="list-style-type: none"> المكسبة بالجلاب من 1991 إلى بعض الصناعات. وجود بعض المؤشرات لسهولة بالإطار التكراري للملك بالسلالات الصلبة والاستشراف الأجسام. 		<ul style="list-style-type: none"> جس لتيمة التجارة الخارجية: وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى دعم وأخذها التجارية، أي إليها أيضا لسهولة أخذها لسهولة نتائج الاستشراف، وذلك من خلال التكرارات معددة التقييمات. التصاريح العمود: التكرار على عدد من التقييمات الاستشراف والتكرار مع الدول التجارية بهدف تحقيق الاستشراف. مؤرخ تسمية التسمية الاقتصادية: مثل: التصنيع : يهدف الترويج إلى تسمية التسمية التسمية والوصول بوسائل الترويج العالمي إلى 27. التجارة الدولية: يهدف الترويج إلى تسمية التسمية الاقتصاد الوطني على التسمية في الترويج العالمية. الاستشراف التجاري: يقوم الترويج بالتسمية التسمية التسمية بأجسام 100 مليون دولار. التكرارات التسمية التسمية: يهدف للترويج على التسمية الاستشراف الأجسام في التقييمات التسمية.

الدولة	توصيف المشكلة	مبادرات تحسين قطاع الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق مبادرات تحسين قطاع الاستثمار
إسرائيل	• عدم استقرار وأوضاع الأعمال.	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير الإطار الرأسمالي. • المرونة المالية والقانونية. • عقد الاتفاقيات الدولية. 	<ul style="list-style-type: none"> • مراكز تشجيع الاستثمار - مكتب كبير عملاء (OCS) : يقوم المكتب بدعم شروطيات البحث والتطوير. - صندوق تشجيع التمويل : يقدم التمويل الدعم المالي للشركات التي تسعى للتقليل من الأثر البيئي لمنتجاتها. - مركز قروض الاستثمار : يقدم قروض ○ تمويل لزامات عمل لشركات الشركات الأجنبية من أجل تحسين بؤس الاستثمار في إسرائيل. ○ مد التمويل لأجانب بالعمولات الاقتصادية من مبالغ وتكلفة الإنتاج، بالتمويل أو تسهيل التعامل مع الجهات الأخرى، مثل: السلطات المحلية. ○ تطوير وتقديم المعلوم في إسرائيل من أجل مساعدة رجال الأعمال الأجانب في التعرف على سموات الاستثمار في إسرائيل. ○ تلبية رضى المجتمع الاقتصادي بما تقدمه إسرائيل للاستثمار الأجنبي، من خلال عقد المؤتمرات وندوة 	<ul style="list-style-type: none"> • بلغت نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.1% عام 2002. • ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إسرائيل من 1.8% مليار دولار عام 1994 إلى 2.5% مليار دولار عام 2001

الرمز	توصيف المنطقة	معلومات تحسين نتائج الاستثمار	تأثيرات الاستثمار	آثار تحقيق مبادرات تحسين نتائج الاستثمار
			<p>المستثمرين الأجانب لإسرائيل وضمانهم بالاستثمار الإسرائيلي ونتائج الاستثمار في إسرائيل.</p> <ul style="list-style-type: none"> • برنامج المخصصة: صلت إسرائيل في السنوات الأخيرة على تسريع معدلات المخصصة من طريق طرح أسهم الشركات في السوق رأس المال الدولية. • الاستثمارات المباشرة: وتبلغ ٢٥ مليار دولار مع وحيدة الاستثمار ٢٤ مليار للبحر للادراج المضمون مع الشركة، الاستثمارات المباشرة لإسرائيل ١٥٠ مليار للخدمة والاعتماد الأجنبي والموارد من الدولة. • الاستثمارات المالية والخدمية <ul style="list-style-type: none"> - قدم إسرائيل مع البحث والتطوير وتكون قيمة البيع ما 7٢٠ ٥٥٠ من كماليف البحث والتطوير والقيمة للتجارب المالية وحتى 7٦٦ تقديرات الجديدة. - استلقت الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية. - السماح للأجانب بفتح أسواق للشركات والمؤسسات الأجنبية. 	

الدرجة	توسيع الممتلكات	مميزات تحسين نتائج الاستثمار	أهداف الاستثمار	أكثر تعلقاً بمميزات تحسين نتائج الاستثمار
الأولى		<ul style="list-style-type: none"> • تقديم حوافز ضريبية وجبرية • تقديم حوافز التقنية والإقليمية • تحسين الإسكان الأجنبي • والتشجيع للاستثمار • تطوير البنية الأساسية 	<ul style="list-style-type: none"> • الحوافز الضريبية والمالية <ul style="list-style-type: none"> - إعطاء ثام من الضرائب الدخل لمدة عشر سنوات. وتشجيع بنسبة ٥٠٪ على ضرائب الدخل بدلاً من النسبة العادية عشر. - إعطاء ثام من الضرائب على الأرباح للمعاد مستشارها. - تشجيع ولزوت الشركات وعلى عدم التوسع بصنوع الإنتاج بالإقليم من خلال الوسائل واستثمارات الإنتاج بالإقليم من الرسوم الجبرية. • حوافز التقنية الإقليمية <ul style="list-style-type: none"> - منح بنسبة ٧٠٪ من تكلفة المشروع. - مشاركة حكومية في تكاليف البنية الأساسية. - الإعطاء من الضرائب على الأرباح للمعاد مستشارها. - تحميل الحكومة من هذه الشركات خمس سنوات من حصة صاحب المثل في برنامج المليون الإجمالي. 	<ul style="list-style-type: none"> - وتوقع لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس من ٧٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢. - ارتفاع نسبة الاستثمار الممثل الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١,٥١ عام ٢٠٠٢.

الهدف	توصيف المشكلة	سياسات تحسين نتائج الاستثمار	أهداف الاستثمار	آثار تحقيق سياسات تحسين نتائج الاستثمار
			<ul style="list-style-type: none"> • إضمار رأسي وتطويره <ul style="list-style-type: none"> - يسمح قانون الشركات الأجنبية אשר تقوم بتأسيس الشركة بتفككها بنسبة 100٪ من أسهم الشركة دون الحاجة للعمول على تصديقات سيولة. - يمكن مصلح رأسي تونسية بإقامة الإيجار من طرف الشركات المسجلة العامة على لا تتجاوز حصة 25٪ للشريك لأجنبي 25٪. - يسمح للمستثمرين الأجانب باستويل رأسيهم للخارج، حيث يمكن تحويل أرباح الشركة من أجل المعاملات التجارية منذ عام 1996. - إنشاء مكان واحد "One-Stop" تابع لوزارة الترويج الصناعي يسهل من خلال إجراء كل الخطوات الإدارية للهيئة تأسيس الشركات. • تطوير الهيئة الأساسية <ul style="list-style-type: none"> - قامت الحكومة التونسية بإنشاء 10 مشروعات بولاية مدائن 	

الفهرس

مقدمة..... ٢

تقديم..... ٥

الفصل الاول:

الاستثمار الأجنبي المباشر:

إطار نظري ومفاهيم أساسية..... ٧

الفصل الثاني:

اتجاهات وتطور الاستثمار الاجنبي المباشر ١٩٩٢-٢٠٠٣..... ١٩

الفصل الثالث:

ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر..... ٢٩

الفصل الرابع:

عقبات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر..... ٣٥

الفصل الخامس:

استراتيجية تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر..... ٣٩

الملاحق..... ٦١



73
2
3

Biblioteca Alessandrina



0483830